الفصل الرابع

السيادات خائرة القوى

لن نفرط في التذكير بطبيعة السيادة «بين- الذاتية» [ظاهرة ذاتية يشاطرها الآخرون]: تظهر هذه السيادة على المستوى الدولي، إذا ما اعترف بها الآخر. هذه الغيرية التي تتم المطالبة بها ليست متماثلة. تكون السيادة أكثر رُجحانًا حينما تكون قوية. وتمنح عموم الأمم للدول الأكثر قوة الحق في تقرير سيادة الآخر، وفي تحديد إذا ما كانت سيادته هذه تمتثل للقواعد والمبادئ التي تنشئها المعايير الدولية، وفيما إذا كانت تتمتع بالحد الأدنى من القدرات التي تجعلها مقبولة. وفي أعلى هذا المسعى توجد القوة التي تقوم حقّا هنا، كما في أماكن أخرى، بخلق الامتثالية. تكون إحدى الدول صاحبة سيادة في أعين الكبار حينما تستنسخ، بصورة مصغَّرة، الطموح الذي يؤسس هوية هؤلاء الكبار. ومن بعد، يصبح الموضوع حساسًا على المستوى العالمي: ما دام النظام الدولي مقصورًا على أوروبا البسماركية، أو حتى على التعارض بين كتلتين منظَّمتين، لم تكن السيادات تنهار إلا بصفة استثنائية، على غرار ما حدث عند تقسيم پولندا. وفي ظل ميوعة النظام الراهن اللاحق للقطبية الثنائية، يخضع دوام السيادات لتساؤلات شبه يومية: حينما تعلن مخططات العمل الدولي بأنها سيادات منهارة أو ضالة، فإنها تهيمن على أحداثها الجارية إلى حد جعلها إحدى المجازفات الكبرى.

السيادات المنهارة

لن ندهش لأنه بصحبة اختفاء حائط برلين، شهدت فكرة «الدولة المنهارة»

ازدهاراً ساطعًا [1]. تزداد الوقائع القديمة وضوحًا الآن: بعد تشاد التي مزقتها حرب مدنية متكررة، وقعت كل من أنجولا وموزمبيق في شرك تصفية استعمار فاشلة أفادت احتياجات حرب باردة تم التخطيط لها في إفريقيا الجنوبية، وقد لوحظ تزايد واضح في عمليات تحلل صارخة للدول الشابة. سارت في نفس الطريق ليبريا، والصومال، وسيراليون، وغالبية دول منطقة البحيرات العظمى الإفريقية. لم تقتصر هذه الظاهرة على دول إفريقيا السوداء وحدها والتي يتم الاستشهاد بها عادة: أظهرت الجزائر منذ عام ١٩٩١ أعراضًا مماثلة، مثلها مثل سريلانكا، وأفغانستان، وطاچكستان، وكمبوديا، وهاييتي، ويوغوسلافيا، ولعل لبنان أيضًا... وخلف التنوع الشديد لهذه الحالات نجد ذات القاسم المشترك: الانفجار الداخلي لهياكل السلطة وللشرعية قد هدم في الوقت نفسه سيادة الدولة المعنية[2]. ويمكن التكهن بالنتيجة الأساسية لهذه الحالة: منذ أن تنهار إحدى الدول إلى الحد الذي لا تتمكن عنده من أن تكون صاحبة سيادة، فإنه يُصبح مقبولاً، إن لم يكن شرعيّا تدخل الجماعة الدولية في شئونها الداخلية، بل والحلول محل سلطة أصبحت قاصرة بل وحتى عاجزة، بقصد إعادة استتباب النظام.

مع ذلك نستشعر فرضية مزدوجة: إن التعريف الذي يمكننا وضعه لـ. «الدولة المنهارة» هو تعريف ضعيف ذاتي إلى حد ما، ومتعسِّف وبالتالي خاضع لتقدير القوي؛ إن الفرضية المألوفة بوجود سبب **داخلي** لانفجار الدول هي فرضية شديدة الضعف، غير متعمِّقة بما فيه الكفاية بل وحتى شديدة السطحية، وسرعان ما تسهو عن تعدد العوامل الدولية المتسببة في هذا الانهيار. من المؤكد أن هذه الدول التي تنهار، وهذه «الديكتاتوريات العرجاء[3]» ، هي كلية من نتاج الحياة الدولية وإذا كانت سيادتها قد تفتتت حقّا، فإننا نأخذ في الاعتبار بخاصة أنها قد انهارت كلية بواسطة الجماعة الدولية.

---

(١) المؤلفات وفيرة ونذكر بخاصة:
W. Zartman éd., *Collapsed State*, Londres, Lynne Rienner 1995; G.B. Helman et S. Ratner, «Saving Failed States», *Foreign Policy,* 89, hiver 1992, p. 3-20; R. Jackson, *op. cit.*

(2) W. Zartman, «Introduction», *in* id., *op. cit.,* p. 5.

(3) T. Callaghy, «The State as Lame Leviathan»; the Patrimonial Administration State in Africa», in Z. Ergas éd., The African State in Transition, Macmillan, 1987.

على سبيل التعريف، تظل فكرة «الانفجار الداخلي» الذي يصيب سلطة الدولة أو شرعيتها صورة مجازية أساسًا. هذه الصورة موحية، لكن من المربك أن نستخلص منها معايير محدَّدة: إذا كان القصد قياس **فاعلية** السلطة، فإن روسيا التالية للاتحاد السوفييتي تنتمي بلا جدال إلى الدول المنهارة، حين نعرف أن سعر الروبل تغير بين مدينة وأخرى وبأن السلطة المحلية اكتسبت هناك استقلالاً ذاتيًا بعيد المدى باعتباره أمرًا واقعًا. وإذا ما اتخذنا معيار الشرعية في الحسبان، فإنه يمكن التوسع في استخدام هذا المقياس وتطبيقه في هذه المرة على غالبية الدول السلطوية... وإذا كان يجدر إصدار حكم ليس بشأن **الفعالية** لكن بشأن **النتيجة**، بمعنى القدرة على المحافظة على نظام نسبي وعلى حد أدنى من الأمن في مساحة معينة، فإن التقييم يصبح مربكًا أيضًا وبنفس الدرجة: حينئذ تصبح كولومبيا منتمية إلى نادي «الدول المنهارة»، مثلها مثل كل مجتمع يتجاوز فيه الإرهاب النقطة الحرجة التي من المؤكد أنه يصعب تحديدها موضوعيًا.

لا ريب بأن الإشكالية التي ندرسها الآن خصبة وتحيلنا بعض الشيء إلى نقطة البداية: إننا نتجابه مع البنيان الاجتماعي لفرضية هوبز عن حالة الفطرة. وترتسم أمامنا النزعات الخطيرة لنظامنا الدولي المعاصر: إن الحرب باعتبارها حدثًا يقع بين الدول تختفي تدريجيًا، ويتزايد أكثر فأكثر ابتداعها من جديد باعتبارها حدثًا «عائليًا» يقع داخل الدول[1]؛ ويتم إعادة تكوين الحرب كعلامة على حالة الفطرة، وبذلك تصبح «حربًا بلا سبب»، وعنفًا شائعًا يعم العلاقات الاجتماعية العادية[2]. ونتجابه أيضًا مع نكوص لا نهاية له يصيب أسس سلطة الدولة بتآكلات متتابعة. هكذا يلاحظ رينيه لومارشا أن الدولة الرواندية في عهد هابياريمانا [جنرال استولى على الحكم عام ١٩٧٣] أصبحت على التعاقب دولة «عشائر هوتو الشمال»، لكي تستسلم فيما بعد للنزاعات بين «هوتو الشمال» و«هوتو الجنوب»، ثم للنزاعات بين مختلف النظم الرعوية حتى أصبحت دولة **الأكازي**، أي مجرد

(1) C. Coker, «Post-Modernity and the End of Cold War: Has War Been Disinvented?», Review of International Studies, juillet 1992, p.189-198.

(2) P. Joenniemi, «Wild Zones, Black Holes and Srtuggles Void of Purpose; Has War Lost its name?», Séoul, IPSA Congress, 1997, p. 6 sq.

دولة أسرة واحدة[1]. ونعثر هنا أيضًا خلف هذه الأحداث التعيسة، الفرضية الثاقبة والشائعة الخاصة بـ. «التوحش ضد الذات» إذ تقوم الدولة بافتراس ذاتها وتحطم ثرواتها الخاصة، ولو من أجل أن تتمكن من الاستمرار في البقاء[2].

خلف هذه الصور المحزنة والواقعية، يكمن الغموض: إنها تكشف لنا المزيد من النزاعات، ومن الانحرافات المفجِّعة التي قد تصيب تقريبًا غالبية الدول أعضاء الأمم المتحدة في أكثر من فئة واضحة. تُصاب الدولة بالإخفاق السياسي حينما تقرر ذلك الجماعة الدولية-أي الأكثر قوة- عن طريق اتخاذ قرار من مجلس الأمن أساسًا. بعبارة أخرى، إذا ما كانت الدول تمتلك قدرات سيادية بالبداهة غير متساوية، فإن نقطة الانزلاق التي بدأت منذ بضع سنوات تعود إلى قدرة البعض على الاستئثار بشرعية تعطيل سيادة الآخرين: ونادرًا للغاية ما يقوم الطرف المعني بالإعلان عن كونه في حالة تحلل فعلية ...

لا يمكن الاستهانة إطلاقًا بالسلطة الممنوحة بهذه الصورة. إنها تترك لأولئك القائمين بالمهمة إمكانية اختيار الدول التي يتمنون إعلان سقوطها واختيار الوقت المناسب لهذا الإعلان. هكذا قام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتنصيب الصومال كـ. «دولة منهارة» باتخاذه للقرار رقم ٧٩٤ بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٩٢، حينما حدد لنفسه هدف «إقامة ظروف الأمن في أقرب وقت ممكن من أجل إجراء عمليات الإغاثة في الصومال». على نفس المنوال ذهب القرار ٨١٤ المتخذ في مارس ١٩٩٣ من أجل تحديد مهام «أونوسوم ٢» إلى مدى بعيد للغاية، إذ اعتزم مساعدة الشعب الصومالي على «إعادة بناء الاقتصاد والحياة الاجتماعية والسياسية في البلاد»، وفي «إصلاح الهياكل المؤسسية»، وحتى في «إعادة بناء دولة صومالية مؤسَّسَة على نظام ديموقراطي».

لم يكن في الإمكان الإعلان عن انهيار سيادة إحدى الدول بوضوح أكثر من ذلك: لا جدال أنه بصحبة هذا القرار دخلنا في عملية تعفي الجماعة الدولية من

(1) R. Lemarchand, «Patterns of State Collapse and Reconstruction» in Central Africa : Reflections on the Crisis in the Great Lakes», Séoul, IPSA, 1997, p. 14.

(2) C. Young cité *in* R. Lemarchand, *op. cit.*, p. 15.

كل التزام بعدم التدخل، بل وحتى تسمح لها بحسن استخدام العنف لإعادة النظام. هكذا انتقلت وظيفة الدولة الديكتاتورية من الجماعة السياسية الوطنية إلى الجماعة الدولية. مع ذلك لم يكن هذا العمل عفويّا: كان من الممكن إقرار هذه الحالة في أوقات أخرى عديدة. كان من الممكن إعلان انهيار الدولة الصومالية منذ يناير ١٩٩١، حينما وقع التمرد الذي طرد الرئيس باريه دون إحلال حكومة جديدة حقيقية محله؛ وفي نوڤمبر حين انتهت المعارك بين جماعات «هاويي» بسقوط ٣٠٠٠ قتيل؛ وأيضًا في مارس ١٩٩٢، حينما لم يتم تنفيذ الاتفاق الموقع في نيويورك بين الجماعات المتنافسة، بل تفاقم النزاع بعدها وبلغ عدد القتلى ١٤٠٠ شخص والجرحي ٢٧٠٠٠... لا شك بأن اختيار تاريخ التدخل، في هذه الحالة، تناظر مع لعبة القوة المألوفة، بخاصة مع إدراك الرئيس بوش للمصالح السياسية والقومية الذي يشعر بأنه أمين عليها. من المؤكد أنه من الصعب فهم هذه المصالح تمامًا وتصنيف تراتبها، سواء كانت تتعلق بحماية الاستقرار في منطقة حساسة استراتيجيّا، أو بالفصل في الخلافات بين البيروقراطيات الأمريكية المتنافسة، أو بالاستجابة لرأي عام متأثر بما تنشره وسائط الاتصال عن المآسي الإنسانية في مقديشيو، أو بحماية جزء من ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية التي تعاني من صعوبات بسبب الأحوال الوطنية والدولية الجديدة[1]... في جميع الأحوال المفترضة، فقد كان قرار قوة بحق، والذي كان يَلْزم من أجل تنفيذه، منح إقرار قانونيٍّ لفكرة الدولة المنهارة: هكذا بين حالة تصور اجتماعي، و تعبير لغوي شائعٍ أنشأ المفهوم حقّا. لقد أصبحت الجماعة الدولية - بالتفويض- السلطة العليا المؤهَّلة لتقرير السيادة لكلٍّ، مثلما تشتهيه، وفي الوقت الذي تبتغيه...

إننا نستشعر كم هي حسَّاسة وغامضة تلك المنطقة الوسيطة التي تفصل بين المستَبد الذي يحقق إنجازات وبين العاهل العاجز عن تأمين النظام. يذكرنا انقضاء السيادة بمرارة بتلك المسافات التي تفصل بين الموت طبيّا والموت الحقيقي. وقد أثار كوفي أنان سكرتير عام الأمم المتحدة هذا الموضوع بمناسبة الجزائر يوم ٢٨ أغسطس

(١) حول الأزمة الصومالية، راجع بخاصة:

S. Makinda, *Seeking Peace from Chaos: Humanitarian Intervention in Somalia,* Lynne Rienner, 1993; J. Hirsh et R. Oakley, *Somalia and Operation Restore Hope: Reflections on Peace-Making and Peace-Keeping,* Washington, 1995.

١٩٩٧ حين ذكر بأن العنف قد بلغ فيها «مستوىً مرعبًا». ومما لا يخلو من مغزى أنه قال في اليوم التالي أن المأساة القائمة هناك «قد تم الإفراط في اعتبارها شأنا داخليّا[١]» . ودعا كينيث روث رئيس «مراقبة حقوق الإنسان» إلى التدخل مستخدمًا الحُجَّة ذاتها: «حين يفقد مثل هذا العدد الكبير من الناس أرواحهم، فالأمر لا يعتبر شأنًا داخليّا على الإطلاق»، في حين أن الدولة الجزائرية أعربت عن سخطها تجاه هذا «التدخل غير المقبول» واستطاعت بسهولة إفشاله.

فيما بين الصومال والجزائر يتضح طريقان. الطريق الذي يمنح الجماعة الدولية حق المداولة بشأن سيادة الآخر في سياق الاعتماد المتبادل كثير المطالب، لكنه طريق محروم من مراجع معيارية أخرى غير الحدسية: ويصبح حد انتهاء السيادة معتمداً على درجة سخط الشاهد، وعلى معلوماته ورحمته. والطريق الآخر الذي يتيح الانتقال من نداء الشاهد إلى فعل القوي: فمنذ ٢٢ أبريل ١٩٩٢ طالب بطرس غالي بإرسال قوات الأمم المتحدَة إلى مقديشيو، لكن البيت الأبيض لم يتخذ قرار التدخل السياسي إلا بعد مضي ثمانية شهور. بعبارة أخرى تتراكب اليوم ثقافة تعتبر أكثر فأكثر أنه من الحكمة توقيف السيادة، ومجموعة من الممارسات التي تقرر اتخاذ هذا الإجراء وفقًا للعبة ديبلوماسية تظل متوافقة مع نظريات القوة.

في حالات عديدة مألوفة بخاصة في القارة الإفريقية، نهتدي إلى حالات مزدوجة الثقافة والقوة. تشارك الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية دوريّا في إدارة هذه الحالات وفقًا لما إذا كان فشل الدولة يحدث على المستوى الإقليمي أم على مستوى المسرح العالمي بأكمله. ويتم اللجوء عادة إلى الأمم المتحدة عبر الأزمات التي تزعزع إفريقيا الغربية، مثلما حدث حين تدخلت «الايكوموج» [القوة الإفريقية لفك الاشتباك في ليبريا]، أو كما يدلنا تطور الأزمة الأخيرة في سيراليون. لقد أدى انقلاب ٢٩ مايو ١٩٩٧ إلى الإطاحة بالرئيس أحمد كبَّاح في فريتاون، واستولت على الحكم جماعة سياسية يعضدها جيش سيراليون القوي بسبب تجنيد أعداد ضخمة من الشباب العاطلين. إن ظروف هذا الانقلاب التي تندرج في سلسلة طويلة تحدد تاريخ بلد تضنيه أعمال التمرد، تذكرنا بأننا لا نظل

(١) جريدة «لوموند» ٧-٨ سبتمبر ١٩٩٧.

في فئة الدول المنهارة. وقد قامت منظمة الوحدة الإفريقية على الفور بدعوة الدول المجاورة «إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لجعل الحياة مستحيلة على النظام الجديد»، بينما وعد رئيس الدولة النيجيرية ورئيس «الجماعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية» (CEDAO) بإعادة الرئيس المخلوع، ووضع سياسة عقوبات اقتصادية جسورة، تحرم السكان من الغذاء والوقود، ودفع بجزء من الجيش النيجيري إلى التدخل تحت علم الايكوموج والذي استقر تدريجيًا فوق أراضي سيراليون[1]. هكذا استطاع رئيس جماعة الانقلاب، منذ توليه السلطة ومن قبل اتخاذ أي قرار رسمي أن يشكو للأمم المتحدة من مخاطر التعدي وتهديدات التدخل.

سجلت ليبريا سابقة حين شرعت نيجريا في دورها كقوة إقليمية، خصصت حوالي ثلاثة مليارات من الدولارات تحت مظلة «الايكوموج» لإصدار أحكامها الفاصلة بين الجماعات المتنافسة والمتنازعة منذ أن أعلن شارل تايلور التمرد في ديسمبر ١٩٨٩[2]. لم يوقف قرار التدخل السيادة السياسية لإحدى أقدم الدول الإفريقية وحسب؛ لكنه عرَّض سيادتها الاقتصادية أيضًا للخطر، حينما قام بإشاعة أعمال نهب عديدة ومتنوعة، بدءًا من سلب مصانع الماس في لوفا ووصولاً إلى فك العديد من المعدات مثل تلك الخاصة بميناء بوشنان التي تم شحنها، كما هي، إلى لاجوس عن طريق البحر[3]. وأخيرًا أدى هذا التدخل إلى صدور قرار بتنصيب شارل تايلور الذي قام الجيش النيجيري بتسهيل انتخابه في هذه المنطقة المضطربة[4]. على هذا المستوى تمتزج أعمال التنظيم والتوسط والتهدئة مع التطفل، بل ما هو أكثر أيضًا، مع تعويق السيادة و إعادة تشكيلها وتكييفها: بهذه الأفعال ذاتها تتوقف السيادة عن كونها موقعًا ثابتًا في الهندسة الدولية، لكي تندمج في نظام إعادة تشكيل للمساحات، تقوم الدولة الإقليمية القوية بتنظيمها والتي توسع طموحها في إدارة الآخر أو تقلصه وفي الحلول على الأقل مؤقتًا محل سلطته خائرة القوى.

---

(١) المرجع السابق، ١-٢ يونيو ١٩٩٧، ص. ٤

(٢) المرجع السابق، ١٤ أغسطس ١٩٩٧.

(٣) راجع شهادة أطباء بلا حدود F. Weissman, «Le Liberia, otage des seigneurs de guerre», in *Population en danger,* Paris, La Découverte, 1996, p. 104 *sq.*

(٤) جريدة لوموند، ١٤ أغسطس ١٩٩٧.

يمكن اعتبار زائير التسعينيات مثالاً مضادا. مع ذلك أبدت الكونغو البلجيكية السابقة [زائير] جميع أعراض الدولة العاجزة: جيش كبير لكنه كثير التمرد والعصيان، يلجأ مرارًا إلى أعمال النهب (في خريف ١٩٩١، وفي يناير ١٩٩٣)، ومالية عامة تحتضر، وبيروقراطية فاسدة وغير فعَّالة. هذا بالإضافة إلى هبوط دخول الدولة بصورة حادة (انخفضت إلى الثمن خلال بضع سنوات)، وأعراض مهمة بالانهيار، كما نزعت المناطق الأكثر غنى إلى الاستقلال الذاتي كأمر واقع وتم فقدان السيطرة عليها، بينما تحولت التعبئة في جميع أنحاء البلاد من المواطنة إلى العرقية، في مواجهة الأقليات القادمة من أماكن أخرى تمت مواجهتها بشعار «الأصالة الزائيرية[1]» ... في هذا المناخ التحق إعلان انهيار زائير بالأزمة الرواندية. واستطاع لوران -ديزيريه بسهولة الاستفادة من النزاع الذي نشب بين «التوتسي الزائيريين» وبين المهاجرين الهوتو الذين بلغ عددهم نصف مليون نسمة والهاربين من رواندا بعد حكم الجنرال هابياريمانا: هكذا يتحول نزاع داخلي في دولة، بعد تدويله، إلى مفجِّر مباشر لنزاع مدني يغيِّر دولة مجاورة... نحن بعيدون عن عقيدة السيادة وسلامة أراضي الدولة: إننا نوجد بوضوح في منطقة اتصال قابلة للتحول إلى نزاع مسلح بسبب انهيار دولة وأزمة دولية كبيرة، حيث إن نصف مليون من البشر تشردوا على الطريق ويعانون من الملاحقة والمطاردة.

مع ذلك لم تستطع الجماعة الدولية إعلان هذا الإخفاق ولا التدخل لاحتواء آثاره المدمِّرة. من الصحيح أن منظمات غير حكومية عديدة أصدرت نداءات تؤكد عجز الحكومة الزائيرية المتحللة عن التكفل بهذه الحالة: ثم تلتها منذ نوفمبر ١٩٩٦ حكومات أوروبية عديدة بخاصة فرنساوأسبانيا، واتخذت إنجلترا موقفًا أكثر حذرًا، ومع ذلك طالبت بإقامة «قنوات إنسانية». لعبت الحكومة الرواندية من جانبها بورقة السيادة، داعية إلى توفير إمدادات الأغذية والأدوية لرعاياها المشتتين في كيفو [علي الحدود بين زائير ورواندا]، وإلى المساعدة على إعادة توطين

(1) Cf. notamment E. Bustin, «La désagrégation de l'État zaïrois et des incidences régionales», in D. Bach dir., Régionalisation, mondialisation et fragmentation en Afrique subsaharienne, Paris, Karthala, 1998, p. 115-127, et J.-C. William, L'Automne d'un despotisme : pouvoir, argent, et obéissance dans le Zaïre des années quatre-vignts, Paris, Karthala, 1992.

رعاياها الهاربين خوفًا من قمع النظام الجديد في كيجالي [عاصمة رواندا]. وقد ساندت الولايات المتحدة صراحة هذا الخيار السيادي، واتخذت هنا طريقًا معاكسًا لموقفها في مواجهة المأساة الصومالية: لقد رفض السفير الأمريكي لدى كيجالي الاعتراف بإخفاق الدول المعنية وكذلك بالحاجة الإنسانية الملحة وأعلن بوضوح أنه «لا يرى فائدة من حدوث تدخل عسكري خارجي[1]».

كانت وجهة نظر إيما بونينو المفوض الأوروبي المكلَّف بالعمل الإنساني مختلفة تمامًا: «يجب إرسال المساعدة الإنسانية بلا إبطاء هناك حيث يوجد مليون لاجئ من الهوتو، أي إلى زائير. لا يوجد لدينا انطباع بأن هؤلاء الناس يرغبون في ترحيلهم إلى وطنهم رواندا، ولا يستطيع أي قانون إجبارهم على العودة[2]». الحُجَّة مزدوجة: إن عجز إحدى الدول عن مواجهة حالة طوارئ يلغي في الواقع جزءًا من سيادتها؛ لقد أدى تدفق المهاجرين إلى انتهاك مبدأ سلامة الأراضي، ومن وقتها التف حول حجة السيادة. وردَّدَ نفس القول الكندي ريمون كريتيان مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لدى منطقة البحيرات العظمى، الذي أكد بأنه «لا غنى[3]» عن تنظيم قوة إنسانية. بعد مضي بضعة شهور لم تعد تبدو الصيغة إلا كملاذ أخير يتخذ شكل قوة حائلة أو قوة «تفرض نفسها» بالرغم من الأعمال العدوانية[4].

قام مجلس الأمن بالبت في الموضوع بصفة إجمالية في الاتجاه الذي تتمناه رواندا، بل والديبلوماسية الأمريكية أيضًا. وبعد أن تصور المجلس فكرة تشكيل قوة متعددة الجنسيات عاد فتخلى عنها، وأصدر قراره رقم ١٠٩٧ بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٩٧ الذي أكد فيه مجددًا، «السيادة الوطنية وسلامة الأراضي لزائير وغيرها من دول منطقة البحيرات العظمى»؛ ودعا في الوقت نفسه إلى «وقف الأعمال العدوانية على الفور»، وإلى «سحب جميع القوات الخارجية، بما فيها المرتزقة»، وإلى «حماية أمن جميع المهاجرين والنازحين»، وإلى «حل سريع سلمي للأزمة

(١) جريدة لوموند، ٦ نوفمبر١٩٩٦، ص. ٥
(٢) المرجع السابق
(٣) المرجع السابق، ٦ ديسمبر ١٩٩٦، ص. ٢
(٤) جريدة لوفيجارو، ٤ مارس ١٩٩٧، ص. ٣

عن طريق الحوار، وبالعملية الانتخابية والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي من أجل السلام، والأمن والتنمية في منطقة البحيرات العظمى».

لم تعلن الجماعة الدولية إخفاق زائير ولا رواندا، وتغلبت إعادة تأكيد سيادتهما على سياسة تدخل الجماعة الدولية. ما اعتبرته الولايات المتحدة واضحًا بالنسبة للصومال بدا لها بأنه عديم الجدوي بالنسبة لمنطقة البحيرات العظمى: مع ذلك تمخضت أزمة شتاء ١٩٩٦-١٩٩٧ عن اختفاء حوالي ٢٠,٠٠٠ مهاجر رواندي أصبح من الصعب الاستقصاء عنهم، وإعادة اندماج محفوف بالمخاطر بالنسبة لحوالي مائة ألف آخرين داخل دولة من أفقر دول المعمورة، وعمليات نهب ضخمة لثروات زائير التي عادت لتصبح جمهورية الكونغو الديموقراطية. وحين لعبت الولايات المتحدة بورقة السيادة أمكنها تفادي تدويل أزمة كيڤو وعاونت حلفاءها الجدد سواء الأوغنديين أو الروانديين، وكذلك التمرد الظافر الذي قام به لوران-ديزيريه كابيلا. تمخضت العملية عن عدد ضخم من جثث الأموات: منح النظام الجديد في كينشاسا امتيازات لاتحاد مالي أوغندي للمناجم قريب الصلة بالرئيس موسيڤيني، ومساعدة فعَّالة لإعادة بناء الجيش الرواندي، وتم توقيع عقود مهمة مع الشركات الأمريكية. لقد بدا مبدأ السيادة متناقضًا أكثر من أي وقت مضى، في حين أصيب مبدأ التدويل بالتشوش، فقد تمزق بنيانه الرسمي، وفرض العمل التنفيذي غير المتعارف عليه نفسه هنا باعتباره تصورًا جديدًا يتسم بالفظاظة والنفاق...

إن زوال السيادة لا يستتبع دائمًا سلبية الضحية: يشير المثال الألباني إلى أن بعض الدول المهددة بالانهيار يمكنها أيضًا اتخاذ المبادرة بتدويل وظيفتها الملكية. وقد بقيت الجماعة الدولية في المرحلة الأولى على الحياد إلى حد كبير تجاه أزمة وضعت الدولة البلقانية الصغيرة منذ يناير ١٩٩٧ في فئة الدول المنهارة: احتلال المتمردين لمدن الجنوب بلا قيد أو شرط، مواجهات مسلَّحة مباشرة، إجراء انتخابات مزوَّرة، صحوة الأقليات الثقافية[1] ... وفي يوم ٥ مارس تم تقديم

(1) Le Monde, 7 mars 1997, p. 2, et 26 octobre 1994, p. 6; M. Vickers et J. Pettifer, *Albania: From Anarchy to a Balkan Identity,* Londres, Hurst, 1997.

التماس لمنظمة « الأمن والتعاون الأوروبي» (OSCE) بتأجيل إرسال بعثة برئاسة مستشار النمسا السابق فرانز ڤرانتزكي، إذ اعتبر محمد شيحو وزير خارجية ألبانيا أنه ينبغي أولاً إعادة استتباب الأمن.

أدى العجز عن تحقيق هذه الغاية إلى قلب العملية بوضوح: قام الرئيس سالي بيريشا [رئيس ألبانيا غير الشيوعي المنتخب عام ١٩٩٢] والحكومة الجديدة بإبلاغ المبعوث الأوروبي برغبتهما في حدوث تدخل خارجي يستطيع إعادة توطيد الأمن والوحدة في البلاد. اجتمعت مجموعة الدول الـ. ١٥ بمدينة آپلدورن [الهولندية] يومي ١٥ و١٦ مارس لكنها اكتفت بالإعلان عن «استعدادها لإرسال بعثة معاونة مدنية وشرطية وعسكرية»، بالتشاور مع الأمم المتحدة، واستبعدت فكرة إقامة «مدير» تابع للاتحاد الأوروبي في تيرانا مماثل للمدير الذي أقام فيما سبق بمدينة موستار البوسنية[1]. هكذا تتضح عملية وقف السيادة هنا بطريقة معدَّلة. في مواجهة الطلب الألباني ظل العرض الدولي حذرًا، آخذًا في الاعتبار عجز أوروپا الواضح عن الشروع في عمل واسع النطاق يتيح لها الحلول محل الدولة الألبانية. وأصبح الموضوع أكثر تساوقًا حين وصل إلى مجلس أمن الأمم المتحدة، وقام مندوب تيرانا لدى الأمم المتحدة بإبرازه. صدر القرار رقم ١١٠١(٢٩ مارس ١٩٩٧)، مستندًا إلى الفصل السابع من الميثاق، ومخوِّلاً «بعض الدول الأعضاء» إقامة «قوة مؤقتة متعددة الجنسيات للحماية»: تمت الموافقة على القرار بالإجماع مع امتناع الصين عن التصويت. وحدد القرار وظائف التدخل: توجيه مساعدة إنسانية سريعة وآمنة وخلق «مناخ» من الأمان اللازم لبعثات المنظمات الإنسانية.

هكذا تثبت الحالة الألبانية أن الدول تستطيع معالجة سيادتها بطريقة تزداد شيوعًا أكثر فأكثر، وفقًا للأوضاع التي تتطور لديها ولقدرتها الواضحة إلى حد ما على المحافظة على النظام وتحقيق الأمن. يتعلق الأمر حقيقة بعملية مساومة: وتكشف الأمثلة المتنوعة كالجزائر، ورواندا، وسيراليون، والصومال أو ألبانيا عن تعقد وتباين الاستراتيچيات المستخدمة بين الدول خائرة القوى أو المنهارة وبين السلطات التي تستطيع الإعلان عن إخفاق إحدى الدول، ويمكنها تفعيل أساليب التدخل

(١) جريدة لوموند ١٨ مارس ١٩٩٧، ص. ٤

الناتجة عن هذا الإعلان. سيكون تبسيطًا أكثر من اللازم الظن بأن البعض مقيَّدون جبريّا باتخاذ موقف سلبي، وأنه توجد رغبة ثابتة لدى الآخرين بالتدخل بطريقة منهجية. ما يثير الانتباه أحيانًا هو ميوعة سلوك هؤلاء وأولئك: إن تدويل السيادة وتقلُّصها يصبحان الوجهين الجديدين للسياسة الدولية التي تتبع بطريقة متغيِّرة وفقًا للأوضاع وللقدرة التي تحتفظ بها الدولة المتضررة، وتتراوح الطريقة بين وقف السيادة المشروطة بصورة مؤقتة للغاية وبين إلغاء السيادة والتي قد تكون قابلة للمراجعة عند الاقتضاء. على الأرجح أن المستحدث يتبلور هنا: فمن خلال مجلس الأمن تبدأ الجماعة الدولية في المداولة بشأن وجود مناسبة لإعلان إخفاق إحدى الدول. وعلى عكس الممارسات السابقة، ليس انحراف أحد النظم هو الذي يستلزم اتخاذ قرارات مماثلة، لكنه التقويم المستمر الذي يجريه الكل بشأن قدرة أحد أجزائه على القيام بوظائفه السيادية. إننا نستشعر خلف هذه المسئولية التي في طور الكمون، بروز القرارات التي يتم إعلانها بداهة بلغة القوة. ويظل من الصحيح أنه تبرز أيضًا عناصر طليعية لقواعد جديدة للعلاقات الدولية تتضمن بأن السيادة لم تعد، حتى في مبادئها، حالة راسخة لكنها عنصر دائم للمساومة يستخدمه الحكام على نطاق واسع.

لا ريب أن إخفاق الدولة لا يقتصر على عملية الإعلان وحدها: إنه يعود أيضًا إلي ضعف القدرة الموضوعية للدول الأقل نموّا والمفترض بأن سيادتها وهمية[1]. وتُحدث العولمة هنا أيضًا ظاهرة جديدة: إن تعميم نموذج الدول الأكثر قوة على الدولَ الأكثر شبابًا، وعلى الأكثر فقرًا، والأقل تجهيزًا، يخلق تمايزًا ضخمًا في القوة يجعل بعض السيادات وهمية تمامًا، ويؤدي إلى تدويل واقعي لمساحات كاملة في بعض القارات، مما يجعلها تنحرف داخل مجال دول تعاني من الإخفاق ضمنيّا. إن التبعية الشخصية لعواهل الجنوب تجاه عواهل الشمال الأكثر قوة ترتبط بشدة بضعف مؤسسات الدول النامية[2]. بعبارة أخرى، إن مجهودات الانفتاح

(1) Selon la thèse de J. Midgal, *Strong Societies and Weak States: State Society relations* and State Capabilities in the Third World, Princton, Princeton University Press, 1988.

(2) Selon la perspective de J. Gatlung, «A Structural Theory of Imperialism», *journal of* Peace Research, 8, 2, 1971, p. 81-117.

الخارجي التي يبذلها أصحاب السلطة السياسية تعود في أكثر الأحوال إلى ضعف بنيان الدولة ـ القومية : إن الدور الذي تلعبه هذه الممارسات بالنسبة لرؤساء دول العالم الثالث، أمثال موبوتو في الماضي، وكابيلا اليوم، قد يؤدي إلى تعجيل انهيار الدول، وذلك بسبب تفاقم أعمال النهب والانحرافات السلطوية، وتزايد اللاشرعية السياسية، وبفضل التعاظم المتزايد في أعمال الاجتثاث وإعادة التوزيع. من الواضح للغاية أن المكاسب الفردية التي يحققها البعض تتعارض مع مقتضيات المنفعة الجماعية...

توجد حالات عديدة يتغذى فيها تحلل الدول أيضًا من التنافس في كسب الأنصار والمشايعين بين جماعتين سياسيتين مما يهدد وجود هيكل سياسي، وبالتالى وجود أمة. هكذا كانت المعاونة التي قدمتها جنوب إفريقيا إلى حزب يونيتا تعتبر ردًا على التأييد الكوبي للسلطة الحائزة على الحكم في لواندا [عاصمة أنجولا]. ونتج عن ذلك ازدواج حقيقي في هياكل السلطة في أنجولا، وفقًا لعملية قامت بتدويل واقعي لمساحة من السيادة أصبحت وحدها واضحة بصفة قطعية. كذلك ساهمت مشايعة فرنسا لحكومة قبائل الهوتو في رواندا في تعزيز التعاطف الأنجلو ـ ساكسوني مع الحزب السياسي لقبائل توتسي، تمامًا مثلما أدت الروابط بين باريس ونجامينا [عاصمة تشاد] إلى انخراط مختلف موجات التمرد شمالي تشاد في التبعية الليبية، مع احتمال انقلاب انحيازهم بعنف بعد وصولهم إلى السلطة، كما تدل على ذلك تصرفات حسين حَبري وجوكوني أويدي ثم إدريس ديبي... لقد سبق للانشقاقات الأكثر قدمًا (كاتنجا، وبيافرا) أن مزجت العمليات الداخلية بالاستراتيجيات الدولية[1]: في الواقع نادرًا ما يكون انهيار الدول في منجى من هذا النمط من التدخل، ويقوم بالفعل بوضع مستقبل الدولة المعنية بين أيدي مجمل الجماعة الدولية أو جزء منها. هكذا يُصبح التدويل مألوفًا لدى عدد كبير من الدول التي لم تعد تملك من السيادة سوى اسمها.

من اللافت للنظر، وعلى الأرجح أنه غير معروف على نطاق واسع أن إلغاء السيادة هذا يتمخض أيضًا عن آليات تدويل تنتمي للقطاع الخاص. إن عجز بعض

(1) CF. E. Mbokolo, *op. cit.;* R. Suberu, «Integration et désintégration dans la Fédération nigériane», in D. Bach dir., op. cit., p. 129-142.

الدول يُوجد سوقًا حقيقية عابرة للأوطان تقدم عروضًا بتحقيق الأمن. هكذا قامت موزمبيق بخَصخصة جماركها وإسناد إدارتها إلى مؤسسة متخصصة، بينما وقعت سيراليون عقدًا مع شركة قامت بتزويدها بمليشيات خاصة في مايو ١٩٩٥ لصد هجوم المتمردين على فريتاون [العاصمة]. ويمكن أيضًا ذكر الدولة الأوغندية التي خصخصت حماية مواقع الذهب في توركاما، والجزائر التي تستخدم هذا النوع من الخدمات بقصد تدريب جيشها، بل وسريلانكا من أجل محاربة المتمردين التاميل. توجد مؤسسات متعددة الجنسيات فائقة الحصر تضع استراتيچيات مستقلة للأمن والحماية، خاصة في إفريقيا، وتسند إلى شركات خاصة مزودة بميلشيات مدربة على الحرب مهمة حماية منشآتها بل وحماية المنطقة المحيطة بها. هكذا تفعل شركات البترول في دلتا النيجر، بخاصة حول ميناء واري البترولي، كما تقوم بتمويل إقامة مدارس وإنشاء طرق ومستوصفات في المحيط المجاور لها مباشرة: في الإجمال إنها جزر حقيقية تفلت بصورة شبه كاملة من أي إشراف للدولة النيچيرية التي لا تذعن لها فحسب، بل وتدعو حتى إلى تعزيز هذه الممارسات[١].

نحن نعرف نشاط شركة أوتكامز (Excutive Outcomes) التي يقع مقرها في پريتوريا [مدينة بجنوب إفريقيا]، المكوَّنة من محاربين محنَّكين بجيش جنوب إفريقيا السابق، والتي تقدم هذا النوع من الخدمات في السوق الدولية. وقد أكد انريك باليستيروس مقرر الأمم المتحدة الخاص منذ نوڤمبر ١٩٩٦ أهمية هذا النوع من الشركات وما يتمخض عن «وجودها المهم، بل وهيمنتها على الحياة الاقتصادية المحلية من «تهديد» للسيادات الوطنية[٢]». هكذا أمكن لشركة أوتكامز احتلال حقول البترول في سويو بأنجولا لحساب شركة متعددة الجنسيات: حيث أنها أثبتت فعاليتها، فقد عرضت عليها حكومة لواندا عقدًا قيمته ٤٠ مليون دولار لتنظيم قواتها العسكرية. وتقدم شركة أوتكامز خدماتها في جميع أنحاء إفريقيا تقريبًا مقابل مبالغ مالية، وهي تحل محل الدولة في المجالات التي تعجز فيها الدولة: تقوم بضمان الأمن، وبإدارة البنية التحتية والمطارات والنقل الجوي بخاصة، وبتنسيق استغلال المناجم. هكذا استطاعت فروع هذه الشركة خصخصة

(١) جريدة لوموند، ٣٠ أبريل ١٩٩٧، ص. ٤

(٢) جريدة لوفيجارو، ١٥ يناير ١٩٩٧.

مطار لواندا ، واستغلال مناجم سيراليون، وإزالة الألغام في رواندا وفي موزمبيق، والتنقيب عن المعادن في كينيا وفي ماليزيا، وتجهيز زامبيا بشبكات اتصال، وحماية مواقع في نيچريا وأنجولا وغانا وكوت ديڤوار، وتقديم مساعدة عسكرية للجزائر وبوتسوانا وسيراليون. ويمكن لمجموعة فروع مثل هذا النمط من الشركات الإشراف على بعض المواقع المنجمية بل وحتى امتلاكها بطريقة غير مباشرة، وتدخل في لعبة أبوية السلطة بفضل تواطؤ النخب المحلية. بذلك يتم شيئًا فشيئًا تفريغ سيادة الدول المعنية من كل مضمون: يتم تعويض انتكاس قدرات هذه الدول الفعلية بازدهار هذه الشركات «نظيرة -الدول» العجيبة ...

والحالة هذه، تستطيع تنظيمات المافيا والمنظمات الإجرامية الحلول محل الدولة. هكذا أدى تحلل الدولة الكمبودية إلى انتفاع شبكات متعددة العناصر تمزج الخمير الحمر، ومسئولي جيش بنوم بنه النظامي، وأعيان أو ضباط الدولة التايلاندية وجماعات التهريب لإدارة مناطق الاضطرابات مع التغذي في الوقت نفسه من تجارة الآثار غير المشروعة، وتجارة الأحجار الثمينة المنهوبة من تحت الأرض، واجتثاث أشجار الغابات بطريقة وحشية. وتجري عملية النهب ذاتها في ليبريا من جانب قيادات الحرب ، ووكلاء [القوة الإفريقية لفض الاشتباك في ليبريا] «الايكوموج» ورجال أعمال غربيين، بينما تبلور تقدم لوران-ديزيريه نحو كينشاسا في منح الشركات الأمريكية امتيازات منجمية شديدة الإغراء.

لا تتمخض إخفاقات الدول عن انحرافات مافياوية وحسب: إنها تؤدي أيضًا إلى قيام المنظمات الدولية بتملك جزئي لسيادتها بخاصة تلك الخاصة بالتمويل متعدد الأطراف لأغراض التنمية. هكذا بعد الإشادة بمزايا المذهب التطوري وبالدولة أثناء موجة تصفية الاستعمار، قام البنك الدولي على التعاقب بتمجيد فك ارتباط الدولة بالعمل العام ، وتقليل نطاق البيروقراطية بصورة محسوسة، ثم يقوم اليوم بتعظيم مزايا «الحكم الرشيد» الذي ينتسب بوضوح شديد إلى المثال الليبرالي والتعددي الخاص بالثقافة الأمريكية[1]. ومن بعد فهم ينصحون بدولة

(1) CF. B. Cambell, «Débats actuels sur la reconceptualisation de l'État par les organismes de financement multilatéraux et l'USAID», in GEMDEV, Les Avatars de l'État en Afrique, Paris, Karthala, 1788, p. 79 sq.

تقوم بدور الدعامة المؤسسية، ترعى احترام القانون والنظام، وتحمي الملكية الخاصة، وبذلك تحبِّذ الإنتاج والاستثمار[1]: نحن أكثر قربًا من لوك ومن آدم سميث أكثر من چان بودان ومن هوبز! إن المساعدة المقدمة بهذه الطريقة للسوق تصبح مهمة وتحصل على دعم من تصريحات وأحاديث بعض البنوك الأمريكية المتخصصة في المساعدات الثنائية ... مع ذلك ينبغي على مؤسسات بريتون وودز [الصندوق والبنك الدوليين]، الأكثر حذرًا، التوفيق بين احترام ميثاقها الذي يحظر التدخل في الشئون الداخلية للبلدان التي تحصل على مساعدات وبين ثقافة ليبرالية مترسِّخة بشدة: إن الدعوة إلى تعزيز «القدرات المؤسسية» capacity building- وإلى تحسين طرق التنظيم الداخلي (الحكم الرشيد) good governance تمثل حلاً وسطًا صريحًا يؤدي في الواقع إلى تغيير النسيج الاجتماعي والسياسي في البلدان المعنية إلى حد النَيْل بوضوح من سيادتها. في هذا السياق اضطرت دولة بينين مثلاً بسبب إيعازات البنك الدولي في بداية التسعينيات إلى التخفف من أعباء حوالي ٦٣٠٠ موظف؛ وفي وقت متزامن اضطرت پاكستان الشعبوية والجزائر الاشتراكية إلى تغيير بنيتهما الاقتصادية بعمق في اتجاه ليبرالي. بعد مضي وقت قليل استدرجت كينيا إلى طرح مشروع خصخصة مهمة لمؤسساتها الضخمة، وأعقبتها موزمبيق وإثيوبيا في عام ١٩٩٦، ورومانيا ومقدونيا في أوروپا، بينما اضطرت الكوت ديڤوار في يناير ١٩٩٨ إلى قبول تحرير مجموع أنشطة إنتاج الكاكاو. وفي المقابل فإن قصور المجهودات التي بذلتها نيچريا في هذا الاتجاه في ظل نظام الچنرال آباشا أوقفت المفاوضات مع الصندوق والبنك الدوليين. إن الضغط الذي تتم ممارسته على مضمون السياسات الاقتصادية يؤدي بالمثل إلى الحرمان من السيادة؛ فالاتفاق الذي عقدته ڤنزويلا مع صندوق النقد الدولي في يونيو ١٩٩٦ تمخض عن نتيجة غير متوقعة: اضطر رفائيل كالديرا الرئيس الشعبوي ونصير الدولة الشهير إلى وضع مشروع يحمل ظلالاً ليبرالية قوية مع تيودور پيتكوف قائد حرب العصابات السابق والمتأثر بالاشتراكية بقوة. ينص هذا المشروع بخاصة على تخفيض قيمة البوليڤار [الوحدة النقدية الڤنزويلية] تخفيضًا كبيرًا،

(1) T. J. Biersteker, «Reducing the Role of the State in the Economy: a Conceptual Experience of IMF and World Bank Prescriptions», International Studies Quarterly, 34, 1990, p. 477-492.

وإلغاء مراقبة النقد، ومضاعفة سعر البنزين ثماني مرات ونصف، ورفع أسعار سلع استهلاكية شائعة، وبطبيعة الحال تنفيذ برنامج خصخصة أيضًا من بينها خصخصة عسيرة لاتحاد جويانا الفنزويلي، وخصخصة أخرى للتليفونات حققت نجاحًا أكبر.

الحساب الختامي معقَّد. ففي الوقت الذي كانت فيه تعددية الأطراف موضع شك، أظهرت مساعدة عدة أطراف في التنمية أنها طريقة جيدة تحظى بوسائل مهمة. لا جدال بأنها تنتشر عالميًا وتندرج في إشكالية المسئولية: ذلك بإظهار انفتاحها على دول المعسكر السوفيتي السابق، وببذل مجهوداتها للتكفل بموضوعات التنمية المؤسسية والاجتماعية. هكذا تستفيد قطاعات السكان الأكثر فقراً في البلدان المعنية من معاونات مجانية: يتم منح مساعدات مخصصة للتعليم والصحة مثلما يؤكد المثال الإثيوبي. ويؤخذ الشكل السياسي في الاعتبار كشرط لتقديم المساعدة: لقد لعبت الانتخابات الحرة عام ١٩٩٦ دوراً حاسمًا في حالة رومانيا، بينما تم الضغط على موزمبيق لإجراء انتخابات محلية، وطُلب من غينيا منذ سبتمبر ١٩٩٤ إصلاح نظامها القضائي ومحاربة الفساد. مع ذلك يساهم ذلك كله في إشاعة تعطيل السيادة الذي كان يُعتبر فيما مضى عدوانًا لا يمكن احتماله. وإذا كانت المواكبة الاجتماعية تتضح اليوم في الحديث كما في الممارسة، فإنها لا تخفف صراحة من العقيدة الليبرالية لمؤسسات بريتون وودز، وبينما تبدو اختيارات أولئك الذين يلجأون إليها بأنها اختيارية وتعاقدية، إلا أنها تتشابه أكثر من أي وقت مضى مع تعطيل إجباري للسيادة في مواجهة دلائل عولمة يتعذر كبحها، وعلامات منهج قوة يزداد على الدوام توطداً .

في نهاية الألفية، أصبحت اقتصاديات آسيا موضع اهتمام بطريقة مثيرة: ومن بعد، انضوت الدول البازغة وكوريا الجنوبية، القوة الاقتصادية العالمية الحادية عشرة، في ذات المغامرة. تمخضت «الاتفاقيات الموقعة» بين مختلف الحكومات الآسيوية وصندوق النقد الدولي عن تقليص النوعية الخاصة لنهج التنمية الآسيوية، بل وتعريضها للخطر: تم طعن السيادة هنا في جوهرها ذاته، فقد أدت الاقتصاديات المنهارة إلى وضع آلية لتعميم ليبرالية جديدة ذات طابع أنجلو-ساكسوني، مما قلَّص الخيارات الحكومية، وانتقص من خصوصيات النماذج. ومنذ

النصف الأول من عام ١٩٩٧ ، خاضت بلدان جنوب شرقي آسيا ذات التجربة ، وبخاصة تايلاند وذلك بزيادة الضرائب ، وإعادة تشكيل نظام بنوكها ، والتقليل من تدخل الدولة . وفي ديسمبر من نفس العام اضطرت سيول إلى قبول توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض إجمالي قيمته ٥٧ مليار دولار الأمر الذي أصبح ضروريّا للتخفيف من الانهيار الاقتصادي في كوريا الجنوبية . وفي غمرة الانتخابات الرئاسية أهدرت شروط هذا الاتفاق كل جدل عام حول ترشيد الحياة الاقتصادية : فقدت التجمعات الأسرية الاقتصادية المسماة باللغة الكورية «شيبولز ـ Chaebols» شخصيتها ، وتم تغريبها ، بينما كانت تمثل أصالة النموذج الكوري ، ومع ذلك ظلت متخصصة في مهنتها الأصلية ، وقامت بتحسين مردودها بدلاً من غزو أجزاء جديدة من السوق ، وافترقت بوضوح عن المجال السياسي كما عن قطاع البنوك ؛ وحصلت البنوك على استقلالها الذاتي في الوقت الذي أعادت فيه تنظيم بنيتها ، وتخفيض عدد العاملين بها وإعادة تقويم رأسمالها [١] . أصبح التوظيف أكثر مرونة ، الأمر الذي يمثل تسريحًا من العمل بالكاد مستترًا ؛ وتم التقليل من سرعة النمو ؛ وفي النهاية ارتفعت حصة الاستثمارات الأجنبية المسموح بها في رأسمال المؤسسات الكورية من ٢٦٪ إلى ٥٥٪ . كانت الحكومة التايلاندية قد سبق لها الخضوع لإجراء مماثل : هكذا أمكن للبنك الأمريكي «سيتي بانك» في عام ١٩٩٧ الاستحواذ على ١ , ٥٠٪ من رأسمال سابع بنك تايلاندي «فيرست بانجكوك» ، بينما أمكن لبنك سنغافورة للتنمية شراء ٥٣٪ من أسهم بنك « تاى دانو» [٢] . هكذا اندثرت تدريجيّا سياسة حماية البنوك التي كانت إحدى علامات النموذج الآسيوي البارزة لصالح تنازلات عن السيادة ، تفاقمت بسبب الحصة الغالبة التي حصلت عليها القروض الأمريكية في عمل التعويم هذا الذي نسَّقه صندوق النقد الدولي : إن العولمة والاندماج الإقليمي يمزجان جهودهما القارضة للسيادة ...

إنها إجراءات عديدة مهمة تلك التي دفعت كوون يونج-جيل رئيس اتحاد النقابات الكورية إلى اعتبار أنه « باللجوء إلى صندوق النقد الدولي ، فقدت البلاد

(١) جريدة لوموند ، ٥ ديسمبر ١٩٩٧ ، ص . ٢ .
(٢) المرجع السابق ، ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ ، ص . ١٤ .

سيادتها الاقتصادية»؛ وإلى فضح «ابتلاع رأس المال الدولي لرأس المال الكوري»[1]. يمكننا في الوقت نفسه الكشف عن حيوية الأحاديث التي أدلى بها ممثلو الحكومات الآسيوية أثناء القمة الثلاثين لاتحاد دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، المنعقدة من ١٣ إلى ١٥ ديسمبر ١٩٩٧ في كوالالمبور: في غمرة العاصفة تم توسيع المؤتمر ليضم الصين واليابان وكوريا. كانت كتلة آسيوية حقيقية وكاملة تلك التي أعيد تكوينها لكي تدين صراحة أساليب صندوق النقد الدولي ولكي تثري خطاب مهاتير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا ضيف المؤتمر و«نصير الآسيوية». لا جدال بأن هذا التشنج مؤشر قوي على السيادات الضائعة؛ إنه تشنج مبرَّر لاسيما وأن مشروعات الإصلاح التي تضعها مؤسسات بريتون وودز تتجه بوضوح أكثر فأكثر نحو الطعن في مشاركة الدولة. أولاً بتشجيعها لمشروعات الاندماج والتنمية الإقليمية التي تتجاوز صراحة إطار الدولة-القومية؛ بل وأيضًا بتحبيذها لخصخصة عمليات التمويل والمساعدات وفقًا لما يتمناه العديد من المسئولين الأمريكيين؛ ويمكن لمثل هذا التوجه في النهاية أن يستتبع استقلال البنك في مواجهة الدول المساهمة وتعزيز الشركة المالية الدولية المتفرعة عن البنك الدولي (SFI)والمخولة بتقديم القروض لأصحاب المشروعات الخاصة. هكذا تلجأ الاقتصاديات المنهارة إلى تنظيم خارج الدولة جذريّا وإلى أن تكون الأكثر بعداً عن قواعد السيادة[2].

بالمثل يصبح تناقص قدرات الدول السيادية أكثر فأكثر نتيجة عادية للاعتمادات المتبادلة المتزايدة. إن سهولة الاتصالات، خاصة المرتبطة بازدهار التكافلات عابرة الحدود تصون عمليات تعميم عالمية تدفع كل دولة إلى اعتبار الشئون الداخلية لجيرانها مسألة تخصها. هكذا يصبح مفعول «العدوى» صورة توضح بطريقة مؤثِّرة لكنها فظَّة عمليات التدخل لدى الآخر شبه العفوية. من المؤكد أن المجاز البيولوچي هنا يجعلنا نشرد بسبب طابعه الغث والمفرط في عفويته: فالثورة

---

(١) جريدة لوموند، ٥ ديسمبر ١٩٩٧، ص. ٢.

(2) C. A. Michalet, «Le nouveau rôle des institutions de Bretton Woods dans la mondialisatin», in M. Berthod-Wursmer, A. Gauronet Y. Moreau dir., La Régulation sociale: Le rôle des organisations européennes et internationales, Paris, IEP, 1997, p. 69-70.

الإسلامية في إيران، والحرب الأهلية في الجزائر لم تؤثرا بصورة محسوسة على الدول المجاورة، تمامًا مثل الأزمة اليوغوسلافية التي لم تخلق وباء الهوية داخل دول البلقان مع أنها تمثل أرضًا حسَّاسة. من الضروري وجود إرادة سياسية للمناورة من أجل حدوث «العدوى» لكن هذه الإرادة لا تكفي وحدها لكي تصبح فعَّالة: وتترابط هذه الإرادة أيضًا، بطريقتها الخاصة، مع عمليات انهيارات الدول ومع اختيار الحكومات أو أصحاب المشروعات السياسية الذين يقررون دفع الثمن. على الأرجح أن الجديد يعود تحديدًا إلى هذا التعميم المتزايد لأفعال الالتفاف حول سيادة الآخر: لقد أصبح الاستحواذ على الحياة السياسية الداخليةللجار لأغراض استراتيجية خاصة ممارسة شبه شائعة.

كذلك تطورت الأزمة الرواندية إلى أزمة زائيرية. على الأرجح بسبب تأثير ديناميات الهويات عابرة الأوطان التي يتعذر إنقاصها: من الحقيقي أن انهيار الدولة الزائيرية بدأ بصورة جدية خلال صيف ١٩٩٦ بمبادرة من عشائر البانيامولانج التي استفادت من انتصارات منظمة عشائر التوتسي في رواندا. ومع ذلك يجب الحذر من التبسيط: إن إفريقيا ليست أرض التكافلات العرقية التي تمحي الحدود. ليست للتعبئة التي من هذا النمط (التي من جهة أخرى ليست «طبيعية» ولا حتى تاريخية أو مجرد تقليدية)، نتائج محسوسة أدت إلى غمر ليبريا أثناء الحرب الأهلية، ولا غمر نيجيريا أثناء نزاع بيافرا، ولا في إفريقيا الجنوبية. بالإضافة إلى أن «تمرد» البانيامولانج لم يصبح فعَّالاً إلا حينما قام لوران-ديزيريه كابيلا باستمالته وتنظيمه وتوجيهه، وبعد أن فرض نفسه باعتباره صاحب مشروع سياسي قبل أي شيء آخر. وقد اندرج هذا التمرد بلغة عرقية في المسرح السياسي الزائيري لأن حكومة كينشاسا [عاصمة زائير] قد اختارت مسبقًا، مثلما فعلت من قبل حكومة الجنرال هابياريمانا في كيجالي، الورقة العرقية المسماة «الأصالة الزائيرية»، مما يمثل خطرًا على أولئك الذين قد يصبحون أقليات مستبعدة. هكذا تمخض التورط الزائيري في النزاع الرواندي عن نتيجة مزج ظلَّ مع ذلك نمطيًّا للغاية: مزج مشروع سياسي قوي من ناحية، مع دولة تتحلل من الناحية الأخرى، وتطابُق في الهوية ربط بين الاثنين وقام كل طرف برعايته والمحافظة عليه... إن رجل كيجالي القوي الجديد بولكا جامي نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع لم يخف الأمر واعترف بأنه وضع «قادة

عسكريين روانديين » في وسط قوات كابيلا . كان هدفه المعلن في المرحلة الأولى تدمير مؤامرات المهاجرين الهوتو المقيمين في كيڤو من أجل «هدم هيكل» مليشيات الحزب المهزوم، ثم أصبح هدفه في مرحلة ثانية مصاحبة كابيلا حتى كينشاسا[1] ... وكان تتابع السياق منطقيًا وأصبح هنا شبه آلي : كان مصنوعًا من تضافر وثيق بين التعبئة للهويات عابرة الأوطان وبين استخدامها كأداة سياسية حوَّلتها بالضرورة إلى لعبة ديپلوماسية وإلى تنافس من أجل السلطة . وحين يحدث مثل هذا التفاعل لا تستطيع أي سيادة الصمود . تتكاثر الأمثلة، فوفقًا لقدرات الدولة المجاورة قد تنحصر في مجرد تعطيل ديپلوماسي لسيادة الأكثر ضعفًا أو تمتد لتصل إلى غزو السلطة «على طريقة كابيلا» : قيام الدولة الإيرانية بتحريك الأكراد العراقيين، أو قيام صدام حسين بتحريك الأكراد الإيرانيين ضد الخومينى، بل وتحريك الأكراد الأتراك ضد الدولة السورية؛ تضامن الدولة الپاكستانية الفعَّال مع الپاشتونيين الأفغان، أو الدولة التايلاندية مع الشانيين أو الكارينيين في بورما ... إن سرد الحالات سيطول ويمكن أن ينتهي إلى الحالة القصوى، وهي حالة حكومة أنقرة التي أنشأت في عام ١٩٧٤ دولة ألعوبة من القبارصة الأتراك، وهكذا ألغت في الحال سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة ...

هذه الإلغاءات الكلية أو الجزئية لسيادة الدولة المجاورة تندرج مباشرة في إدارة مكبوحة إلى حد ما لأزمات تتكرر أكثر فأكثر وأصبحت مألوفة أكثر فأكثر . وتتجه أيضًا لكي تصبح أداة سياسية-ديپلوماسية تستطيع التدخل ببرود وبلا تأثر . هكذا قامت الحكومة الأنجولية، في بداية خريف ١٩٩٧، بوضع «استراتيچية توسع لسلطتها الإقليمية» بررتها بضرورة «تنظيف» حدودها ومنع الدول المجاورة من منح اللجوء إلى قدامى المحاربين بتنظيم «اليونيتا» الذين لم ينضموا إلى الجيش الأنجولي الجديد . وعلى ضوء هذا المنظور تم إرسال جنود وضباط كتعزيزات للوران-ديزيريه كابيلا من أجل التعجيل بسقوط موبوتو الذي كان يعضد فيما مضى چوناس سافيمي وحزب يونيتا . ومن المنظور ذاته تم تهديد الرئيس الزامبي فردريك شيلوبا باتخاذ إجراءات انتقامية ضده إن لم يقم باتخاذ الإجراءات الكفيلة بغلق أراضيه الخاصة . وبخاصة، قام الرسميون الأنجولانيون أمام برلمان لواندا بالتذكير

(١) جريدة لوموند، ١١ يوليو ١٩٩٧، ص. ٤.

ضمنيّا بموضوع تدخل حكومتهم العسكري لخلع الرئيس الكونجولي پاسكال ليسوبا، وتدخل مبعوثيهم السياسي ـ الديپلوماسي في الجابون من أجل التفاوض لإعادة دينيساسو-نجويسو إلى الحكم[1]. جرى ذلك بمساندة أمريكا خاصة بكبحها لأي تدخل من جانب مجلس الأمن، واتضحت هذه المساندة أيضًا بتحديث جيش أنجولا الذي كان يرعاه الاتحاد السوڤييتي فيما مضى، إذ كان ينبغي ضمان استقرار الأمن في منطقة كابينا المحصورة وحيث تهيمن شركات البترول الأمريكية والفرنسية ... في الواقع، لم يعد الأمر يتعلق بحق المطاردة، لكنه توقع عادي ومبهم بوجود تهديد يتحول هكذا، بذاته وحده، معطِّلاً للسيادة.

هذا الاستخدام غير المكبوح، وحتى مطلق العنان لفكرة التهديد، بل والمصلحة الوطنية يتخذ صورة لطيفة غير مؤذية من خلال ممارسات تزداد عددًا أكثر فأكثر. إن تأييد المعارضة «غير الشرعية» بصورة تظاهرية ورسمية يؤدى إلي حد ما إلى زعزعة استقرار للنظم المجاورة، وقدأصبح أداة عادية للعمل الديپلوماسي، ومع ذلك فهو يبعدنا بوضوح شديد عن أحد الأركان الأساسية لمبدأ السيادة. كانت هذه الممارسة أمرًا مألوفًا في عهد الحرب الباردة، وأصبح وسيلة شبه معترف بها للمنافسة بين الكتلتين. مع ذلك فقد كانت في ذلك العهد منظَّمة نسبيًا لأنها كانت تخضع لقواعد تعتبر في نهاية الأمر مقبولة: كانت الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا تؤيدان حزب «يونيتا» الأنجولي، بينما كان الاتحاد السوڤييتي وكوبا يؤيدان حركة التحرير الشعبي الأنجولية. أصبحت هذه الممارسة اليوم كأنها لم تعد مركزية أي تم انتشارها، فقد استسلمت لحكم كل دولة الذي لا يمكن التكهن به، والتي تقيم علاقاتها الثنائية بالمراهنة على الحكومة المجاورة أحيانًا وعلى معارضتها في أحيان أخرى. لقد أصبح اختلاط الشراكة هذا خاصية مشتركة للسياسات الخارجية. ويمكن أن تكون تجلياته مأساوية حين تتكفل بمساندة معارضات مسلَّحة، ويمكن أن تكون رمزية حين تعبِّر عن ذاتها بطريقة المواكب ومراسم الاستقبالات الرسمية. هكذا راق للرئيس المصرى حسني مبارك أن يحتفي بصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني السابق وزعيم حزب المعارضة، فخصه باستقبال يليق برئيس دولة: حينما استقبله رسميّا

(1) *Courrier international,* 364, 23-29 octobre 1997, p. 40.

يوم ٢ يناير ١٩٩٧، كان بذلك يرد على الدسائس المسندة إلى السلطة القائمة في الخرطوم، والمشتبه بأنها قد سعت إلى اغتيال الرئيس المصري[١]. وقد غضب الفريق البشير بسبب الاستقبال الحافل واعتقد أنه من المهم بأن يقدم احتجاجًا صريحًا: وإذا كانت هذه العملية غير مؤذية إلا أنها مهمة: ففي الوقت الذي أصبح فيه قطع العلاقات الدبلوماسية أمرًا باليًا إلى حد ما، فإن التلاعب الرمزي أو العنيف بسيادة الآخر يدخل المسرح الدبلوماسي.

يرتبط هذا التطور بشدة بتكاثر الدول وبتفاقم التفاوت بين القوة. لم يعد عالمنا هو عالم بسمارك الذي كانت فيه السيادات مدعومة بالتوازن بين دول قوية قليلة العدد، تحظي بمستوى إنجاز متشابه. وعلى الأرجح أن الخلل القائم في بنية النظم السياسية الداخلية يلعب دورًا مهمًا أيضًا: إن فشل الدولة المستوردة، وسوء تخيل النظام الديموقراطي أوعدم تخيله على الإطلاق يمنح المعارضة (غير الشرعية في الأغلب) عجزًا عن الاندماج الذي هو، في الواقع، شريك شبه مباشر للأجنبي الذي لم تعد وسائل الإعلام تعزله بالحديث عن مبدأ السيادة. حينئذ ما قيمة السيادة حين تصبح إحدي الدول-في صمت وبلا إعلان صريح- فاعلاً عاديًا في اللعبة السياسية لدى دول مجاورة؟

سيادات معلَّقة، أو سيادات ملغية، جزئية أو غير جزئية: فهل عقيدة الزمن الماضي لا تزال مفيدة اليوم؟ في الوقت الذي يعلن فيه المندوب الأمريكي بلا مواربة وبلا انفعال في اجتماع عادي لـ «منظمة الأمن والتعاون الأوروبي» أنه «يؤيد» رحيل بريشا، الذي تعترف به الجماعة الدولية كرئيس للدولة الألبانية عضو الأمم المتحدة [٢]، لا أحد يستطيع الاعتراض على أن مناقشة السياسة الداخلية أصبحت مادة عادية في أجندة الدبلوماسيين. هذا ليس لتغذية أفكارهم، ولا تكهناتهم أو أمانيهم، بل وأيضًا لتنمية مبادراتهم الصريحة ولصياغة أسلوبهم الجديد الخاص بالقوة أو بإعادة السلام.

يشهد هذ التحول في الوقت الراهن تسارعًا، في ذات الوقت الذي يتجدد فيه

---

(١) جريدة لوموند، ٤ يناير ١٩٩٧.

(٢) المرجع السابق، ١٨ مارس ١٩٩٧، ص. ٤

انهيار الدول من ناحية المضمون والأشكال. ويكشف الجيل الثاني من الدول المنهارة عن أن حالات تدهور قدرات الدول أو مواردها تقل عن حالات الطعن الشامل في شرعية الدول وفي وحدتها بسبب التأثير الهدام لانفجار الهوية الداخلي: فيوغوسلاقيا أو الجزائر مثلاً تعيشان أو عاشتا عملية طويلة الأمد من الطعن في جماعتهما السياسية، مصحوبة بتشارك واقعي للجماعة الدولية، مما يكشف عن تدهور مأساوي لسيادتهما ويجعل مبادئ السيادة مزيفة وهزلية أكثر فأكثر.

السيادات الضالة

عندما تنتشر التعبئات على أساس الهوية، فإنها لا تُحدث أزمة داخلية للنظم السياسية وحسب: لكنها غالبًا ما تثير الاضطرابات والحروبَ القاسية، مثلما تُظهر بوضوح الأمثلة اليوغوسلاقية والقوقازية أو اللبنانية؛ إنها تنشر الكراهية التي تذهب في الأغلب إلى حد الإبادة الجماعية، وتُبشِّر بفضائل الهوية لإحلالها محل فن التعايش الذي هو في كل مكان الأساس الفعلي للسياسي. وعندما تفعل ذلك فإنها تهاجم مباشرة العقد الاجتماعي وحقيقة فكرة الجماعة أو الهيئة السياسية. وفي هذه الحالة ليست الدولة وحدها هي التي تنهار، بل الأمة أيضًا وذات فكرة الرابطة الاجتماعية المشيَّدة بجهد: ولا تعرف التعبئة على أساس الهوية إلا الرابطة المقررة، المعتبرة بأنها فطرية، قاصرة على ذاتيتها ولا تطيق أي انضمام إليها. بعبارة أخرى يتم التعبير عن علاقة الهوية باعتبارها علاقة فطرية لكنها مستمدة في الواقع من التعسفي: يقوم بسن قانونها ذلك الذي يعلنها، كما يقوم بتأثير من ذاتيته بالتمييز بين من يماثله ومن يختلف عنه، ومن ينتمي إلى مجموعته ومن لا يمكنه ذلك. وبهذه الصفة يكون خطاب الهوية معاديًا للسيادة: يحل الشعب التعسفي محل الشعب صاحب السيادة؛ ولا يتكون الشعب تلقائيًا بل يسمو على العقد وعلى تلاقي الإرادات[1].

(1) Cf. Badie et M. Sadoum, «Introduction», *in id.* dir., *L'Autre,* Paris, Presses de Sciences-Po, p. 17-18.

يمكن النظر إلى هدم العقد الاجتماعي باعتباره انحساراً على المستوى المعياري: ويتم تدني الإرادة بسبب الفطرة، وتراجع الحرية نتيجة للقرار العرقي الاستبدادي المختلَق والمترسِّخ. ويطرح هذا الهدم أيضًا مشكلة أيلولة السيادة: إذا ما نزعنا إلى ربط السيادة بهوية ذاتية باعتبارها فطرية، فلا يعود للعاهل وجود باعتباره كائنًا جماعيّا، ولا يصبح سوى انبثاق لجوهر ملتبس يقوم صاحب مشروع الهوية بإظهاره باعتباره غير قابل للمعارضة. وهنا يحدث الخداع والوهم، باعتبارهما أشكالاً شائعة اليوم تُستخدم في التعبئة السياسية: يصبح الخضوع لشعارات الهويات الدينية والعنصرية والعشائرية التزامًا يرتبط به الفرد الذي أقنعه صاحب المشروع بأنه سيجد فيه وضعه الشرعي أو خلاصه من إحباطاته.

يمكن أن يكون المشروع القائم على الهوية منفصلاً بدرجات متفاوتة عن عملية إدارة الحكم. وبما أنه يقوم بإدارة المنازعة كما في غالبية حالات التعبئات الإسلامية، فإنه قد يعتبر ضمنيّا مسألة السلطة بأنها ثانوية، بصفة مؤقتة على الأقل. وفي مناسبات أخرى يسعى نحو مؤازرة السلطة المهددة بالتآكل بصورة خطيرة، كما يمكنه على العكس محاولة استخدام حجة الهوية لأغراض الحفاظ على السلطة، على غرار ما فعله هابياريمانا رئيس رواندا حين قام بنفسه بإشاعة العرقية في قاعدة حكومته. وحينئذ يواجه تحديًا يتصف بذات الصبغة، مثلما تُظهره التعبئة المضادة لعشائر التوتسيّ التي أتاحت لتنظيمها FPR الاستيلاء على السلطة واستطاعت أن تجذب في إثرها أنشطة كابيلا الذي استحوذ على حركة عشائر البانيامورلنچ لكي يذهب بعيداً نحو غزو كينشاسا... وأخيراً يمكن للمشروع أن يتبلور في شكل نهائي بالتأكيد المطلق على هويته: سواء كان صربيّا، جزائريّا، أرمينيّا، مارونيّا أو يهوديّا. من هذه الأنماط الثلاثة للتعبئة على أساس الهوية تنبثق الأخطار ذاتها: تراجع الغيرية الذي يمكن أن يذهب إلى حد تشبيه الآخر بالشيطان، وإلى ذات القدَرية التي تعلن الحقوق باعتبارها بديهية وباعتبار مواقع الذكريات كمواضع ثابتة غير قابلة للجدل. بالإضافة إلى أنه يترتب على النمط الثالث طموح بإضفاء صبغة مكانية تتحدى العلاقات الدولية: يصبح «الجيتو» [أو «المعزل»] ليس حلاّ وحسب، بل طريقة مرغوبًا فيها لتجزيء العالم حيث يعيش في كل جزء سكان «متجانسين» اهتموا منذ قيل بطرد الدخيل، وهناك حيث يلزم

التجاور والتجمع والتوحد. هكذا يرتكز «الجيتو» من جانب الفاعلين الذين يطالبون به، على جعل هذا التجنيس الأوَّلي، وهذا الاستبعاد للآخر شكلاً دائمًا لحكم البشر تستند قدرته السياسية على «التطهير العرقي» وعلى قدرته المفترضة بتنظيم تعايش بين الهويات على المستوى الإقليمي، بل وعلى مستوى العالم.

من الطبيعي أن مثل هذه السياسة تزعزع العلاقات الدولية والديبلوماسية التقليدية. وقد حثت على مشروعات عديدة: هكذا اضطر مليون و٥٠٠ ألف يوناني إلى مغادرة تركيا، والتقوا في الطريق بـ ٤٣٠,٠٠٠ تركي يغادرون اليونان، بناءً على اتفاق حول التبادل الإجباري للسكان تم توقيعه في يناير ١٩٢٣ بين البلدين اللذين اعتقدا بأنه يمكنهما تحقيق السلام عن طريق تجنيس سكانهما. وفي هذا النسق المحفوف بالمخاطر، بقي في اليونان ٧ آلاف شخص من أصل تركي وأسقطت عنهم الجنسية اليونانية خلال الفترة من ١٩٨١ و١٩٩٦[1]. بالمثل، أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى ترسيخ انتقال عدة ملايين من المهاجرين الألمان القادمين من وسط أوروبا ومن شرقها. وفيما بعد عام ١٩٤٥، تسارعت عملية «الجيتو» بسبب عدة عوامل متضافرة. ولنجرى أولاً تقييمًا للتجدد الراهن للمسيانية التي ترتبط عادة بجدلية النقي وغير النقي، والمختار والهمجي، لكي تدحض ضمنًا أو صراحة فكرة الأراضي الفيدرالية: إن أرض إسرائيل لا تتقاسم مع آخرين؛ عالم **دار الإسلام** ليس قابلاً للاختزال إلى أرض الكافرين، وكوزوفو صربية حيث إنها مستودع للأماكن المقدسة الخاصة بالإمبراطورية الصربية قديمة العهد. وفي الوقت نفسه تقوم الدول ـ القومية التي تفشل في تحقيق أهدافها العمومية بالتشدد في ديكتاتورية الأغلبية، وبذلك تخلق ردود فعل جمعية لدى الأقليات، مثلما حدث لدى المسلمين في الهند في زمن تصفية الاستعمار، وما يحدث اليوم لدى السيخ والأقليات المتعددة في شرق الهند، ولدى المتحدثين باللغة التركية في قبرص، أوالأكراد في تركيا والعراق وإيران. كان ذلك فيما مضى هو سلوك الكاثوليك الإيرلنديين حينما قرر هنري الثامن اتمام بناء الدولة الإنجليزية بمنحها صبغة عرقية-دينية عن طريق الإصلاح الديني. وأخيراً تُحقِّق الدعوة إلى «الجيتو»

(١) جريدة لوموند، ٢٥ يناير ١٩٩٨، ص. ٤.

تفوقها من تلقاء ذاتها حينما تتحطم نماذج التعايش بسبب تحلل الدولة ذاتها: إخفاق الدولة اليوغوسلافية، والاتحاد السوفييتي، ولبنان، أو عدد كبير من الدول الإفريقية ...

بمرور الزمن صارت هذه السياسة قارضة، بل هدَّامة للسيادات. أولاً لأنها كثيراً ما أعادت تقييم دور الشقيق الأكبر، الأمر الذي ندركه بخاصة في الحالة القبرصية، إذ كانت اليونان منذ وقت مبكر تطالب بـ «الوحدة بين اليونان وقبرص»، وتطالب تركيا بـ «التقسيم»، فكلتاهما تقرنان الهوية بالخضوع[1]، تماماً مثل صرب البوسنة الذين يمنحون السلطة الرئاسية لأولئك الذين في بلجراد ... وهناك حيث لا يظهر التضامن الأخوي، فإنها فكرة الجماعة الأم التي تفرض نفسها؛ إن الوحدة الإسلامية تمجِّد انتماءها إلى **الأمة** التي يذكرنا انشقاقها اللغوي بالأمومة التي يجب أن تذوب فيها جميع السيادات الوطنية الواهية بالضرورة. حينئذ تسمو التعبئة على نظام الحدود، وبعض الاتجاهات في حزب الله تعلن انتسابها إلى **ولاية الفقيه** وبالتالي إلى سلطة مرشد الثورة الإيرانية الشيعية، في حين أن حركات إسلامية أخرى تنضوي في شبكات سعودية، وليبية، بل وعراقية[2] ...

الملاحظة عادية، ولا تخضع لهذا لقانون آلي: وبهذا المعني فهي على الأقل ليست جازمة. وعلى الأصح فإن موضع التأثير الأكثر هدماً لمبدأ السيادة يقع في إطار استخدام سياسة «الجتو» وديبلوماسيته، وبذلك نفهم لماذا كان كبار أصحاب مشروعات تصفية الاستعمار يرتابون في انحراف مشروعاتهم لبناء دولة نحو الهوية. إن ريبة عبد الناصر تجاه الإخوان المسلمين أو نهرو تجاه اختلاجات الوحدة الهندوكية قد تكشف بعد مضي الزمن بأنها كانت مبنية على أساس: يوجد لدى منهج الهوية بعض القابلية الدائمة للتحول إلى نزاع مسلح وإلى تناقض عميق، مما يجعل كل ديبلوماسية تستخدمه هي ديبلوماسية غافلة. مع ذلك فالاتجاه قوي نحو استخدام سياسة «الجيتو» كحل لكل مواجهة تحدث بين الهويات: لقد عاد مشروع

(1) Cf. notamment J.-F. Drevet, *Chypre île extrême*, Paris, Syrös, 1991; S. Vanner, *Le Différend gréco-turc*, Paris, L'Harmattan, 1988.

(2) Au sein d'une littérature foisonnante, cf. R. Santucci dir., *Solidarités islamiques*, Paris, INALCO, 1997.

اتشيسون في أغسطس عام ١٩٦٤ إلى فرضية «الوحدة» و«التقسيم» لإنهاء النزاع القبرصي، بينما أعطت المشروعات المتعاقبة التي اقترحتها الجماعة الدولية الأولوية للاعتراف بالهويات قبل مبدأ سلامة الأراضي من التجزؤ، وقبل مبدأ سيادة الجماعات السياسية، وذلك في أكثر الأحيان على حساب تقسيمات متعرجة تتعارض مع قوانين الحكم الأكثر بداهة. كان ذلك شأن مشروع تقسيم كرواتيا إلى كانتونات الذي قدمه الاتحاد الأوروبي المسمَّى مشروع ڤانس والموافق عليه في فبراير ١٩٩٢، والإعلان المكوَّن من ١٢ نقطة الذي أصدره مؤتمر لندن في أغسطس ١٩٩٢، ثم مشروع ڤانس ـ أوين، واتفاق چنيڤ الثلاثي، وأخيراً مشروع چوپيه ـ كينكل واتفاقيات دايتون...

ليس المقصود هنا التساؤل حول مزايا التهدئة التي تنطوي عليها مثل هذه المشروعات: لقد سبق أن أظهر التاريخ بأن تقسيم الأراضي على أساس الهوية لم يحل شيئًا، وبأنه لا تقسيم فلسطين، ولا تقسيم الهند، ولا تقسيم قبرص قد خفَّف التوترات: لعل هذه التقسيمات ذاتها قد زادت من حدتها بمنحها شكلاً دوليّا وبالتالي استراتيجيّا متشدداً إلى حد ما[1]. المهم هو إظهار أن هذا الترويج السياسي-الديپلوماسي لـ «الجيتو» يتحدى مبدأ السيادة مرتين: إنه يلغي التوطين في أراض بخلقه لسكان ذوي انتماءات غامضة؛ كما أنه يبخس الغيرية إلى حد تفريغها من هذا الاعتراف بالآخر الذي شهدنا بأنه يؤسس السيادة الحقيقية داخل النظام الدولي. إن التعبئة القائمة على الهوية سواء محكومة أو متروكة لشأنها، تثمر سكانًا هائمين كإلكترونات حرة في فراغات بلا سيادة. لقد أدى تقسيم فلسطين إلى نزوح عدد هائل من الفلسطينيين المقتلعين من أراضيهم والذين هاجروا أو أقاموا في مخيمات. وفي ٣٠ يونيو ١٩٩٦ أحصت وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ٣,٣٠٨,١٣٣ لاجئًا بالإضافة إلى عدة مئات من آلاف المهاجرين في إثر حرب عام ١٩٦٧؛ يعيش منهم

(١) بخصوص نقد التوطين على أساس الهوية راجع:
G.Gottlieb, «Nations without States», *Foreign Ajfairs,* 73, 3, mai-juin 1984, p. 100-112; J. Coakley, «Approaches to the Resolution of Ethnic Conflict: the Strategy of Non-Territorial Autonomy», *International Political Science Review,* 15, 3, juillet 1994. p. 297-314.

١,٣٥٨,٧٠٦ في الأردن، و ٤٣٨,٥٣٢ في الضفة الغربية بجوار أمثالهم، و٧١٦,٩٣٠ في غزة، و٣٧٤,٠٠٠ في سوريا، ومن المناسب أن نضيف إليهم ٢٠٠,٠٠٠ في السعودية، و٤٠,٠٠٠ في مصر، و٢٥,٠٠٠ في العراق[١]... إن نظام الشتات المنبثق عن هذا الأمر يعكس مبادئ تعلو فوق مبادئ السيادة: إن المهاجرين الفلسطينيين المندمجين إلى حد ما مع النظم السياسية التي تستقبلهم، يرتبطون في الوقت نفسه مع منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق شبكات متشعبة مصنوعة من المبادلات النفعية أكثر مما من التشاور السيادي[٢]. وإذا ما افترضنا بأن المهاجرين الفلسطينيين يستطيعون الاختيار بين أحد هذه الانتماءات في مواجهة الدول الشقيقة التي تحدد جرعات الحقوق الممنوحة لهم، فإنهم في الواقع لم يندمجوا إطلاقًا بصفة كاملة في جماعة سياسية تستطيع ممارسة التدخل، بصفتها هذه، في المفاوضات الدولية: من هنا تم استبعادهم من مفاوضات أوسلو حيث تم تجاهلهم.

ويذكِّر النزاع اليوغوسلاقي بحالة مشابهة: منذ عام ١٩٩٣ يقدرون عدد المهاجرين البوسنيين بـ ٢,٥ مليون نسمة، ضحايا التطهير العرقي المتتابع وديبلوماسية نشرت فرضية المناطق العرقية المتجانسة[٣]. وتنص اتفاقيات دايتون على عودتهم في الوقت الذي تجعل فيه هذا الأمر شبه مستحيل حيث إنها أضفت صفة رسمية على تقسيم قضى عليهم بالهروب. إن حوالي ٧٠٠,٠٠٠ صربي من البوسنة أو من كرواتيا قد لجأوا إلى يوغوسلافيا الجديدة وبذلك أصبحوا أجانب في البلاد التي كانت فيما مضى بلادهم الخاصة، وأصبحوا بهذه الصفة مسلوبين من حق التصويت. ويقول إيڤان كولوڤيتش عالم السلالات العرقية «إنهم لا يبدون تجاههم سوى اهتمام سلبي: فهم يقولون بأنهم يسلكون مسلكًا شائنًا، إذ إنهم

(1) R.Sayigh , «L'avenir brouillé des réfugiés», *in* «Proche-Orient: La paix introuvable», Le Monde diplomatique, mai 1997, p. 24, et Le Figaro, 18 janvier 1996, p. 5.

(2) CF, L. Radi, *L'Élite palestinienne : strategies de survie et modes d"influence (1967-1997),* thèse, Institut d'études politiques de Paris, 1997, et B. Kodmani-Darwish, *La Diaspo*ra paledtinienne, Paris, PUF, 1997.

(3) Le chiffre donné par *l"État du monde* 1998, Paris, La Découverte 1997, p. 602, est de 2,1 millions. La presse avance généralement le chiffre de 2,5 millions.

مسئولون عن السوق السوداء وعن ارتكاب الجرائم[1]». إن هجرة الشعوب قديمة مثل قدم العالم، لكنها من خلال هذا المثال تكتسي بمعنى جديد: إنها الآن تقوم بملء فجوات في عالم يبتغي أن يكون مكونًا حصرًا من دول-قومية متجاورة وصاحبة سيادة، و تقلب تنظيم انتماءات المواطنة، وتُضعف قدرة السيطرة السياسية التي تمارسها الدول على الأفراد، وتخلق في كل مكان تقريبًا جماعات بشرية لم تعد سياسية، ونادرًا ما تكون صاحبة سيادة وبالتالي ضعيفة الاندماج في الشراكة الدولية ...

لا ريب بأنه يمكن لجماعات الشتات هذه تعويض خيبة آمالها السياسية بإنجازات اقتصادية مستندة جزئيًا إلى انفصالها عن كل منهج سيادي: كان هذا في أكثر الأحيان شأن الشتات الصيني، ثم في عهد لاحق الشتات الڤيتنامي، والهندي، واللبناني، بل وبعض أجزاء النخب الفلسطينية[2]. وفي ظل كل افتراض تظل نتيجة الانشقاق واحدة: إذا كانت دينامية الهوية يمكنها أيضًا خلق حالات عبور للأوطان ناجحة، فإنها يجب بالضرورة لكي تنجح في ذلك أن تُحدث تآكلاً في كل شكل من أشكال التنظيم السيادي. ونلاحظ أن الإنجازات التي يتم أحيانًا بلوغها على المستوى الاقتصادي تتحقق بصفة عامة على حساب التخلي عن اندماج سياسي لا يمكن الحصول عليه إلا عن طريق مساومة فردية، وبشرط موافقة الدولة المستقبلة على دحض كل حماية على أساس الهوية: هكذا توافق الدولة التايلاندية بمنح المَواطنة لأفراد الشتات لديها، الأمر الذي ترفضه إندونيسيا أو ڤييتنام بالنسبة للشتات المقيمين فيهما. بعبارة أخرى، فإن بعض الدول تستطيع وحدها ومن تلقاء نفسها تصويب الآثار المشئومة على المسرح الدولي والمترتبة على التعبئات القائمة على الهوية.

مع ذلك أصبحت جماعات الشتات هذه أمرًا مألوفًا: لقد أدت حروب القوقاز

---

(١) جريدة لوموند، ١ يناير ١٩٩٨، ص ٣

(2) CF. G. Sheffer éd., *Modern Diaspora in International Politics,* Londres, Croom Helm, 1986; A. Onget et D. Nonini éd., Ungrouded Empires : the Cultural Politics of Modern Chinese Transnationalism, Londres , Routledge, 1997.

إلى نزوح مليون مهاجر نتيجة للتصفية العرقية في أبخازيا [جمهورية على ضفاف البحرالأسود]، وأرمينيا، وأذربيجان، والشيشان. وتمت هجرة عدد مقارب نتيجة للمنازعات في ليبريا وسيراليون؛ وهذا يعطينا فكرة عن تدفقات السكان الهاربين من رواندا على أثر الإبادة الجماعية التي شهدتها. لقد أدى انتصار حزب APR [حزب يمثل عشائر الَتوتسي] إلى إعادة تغذية استراتيچيات مجموعات الهوتو الصغيرة التي تستهدف طرد التوتسي من رواندا، على غرار حركة «الشعب المسلح لتحرير رواندا» التي أعلنت في ديسمبر١٩٩٧ : «لقد سلمكم الله لنا لكي نأكلكم كالفطيرة! إننا نأمركم جميعًا أيها التوتسيون المقيمون في مدن رواندا بالرحيل قبل فوات الأوان[١]». وقد أقرت حكومة التوتسي بأنها ردت باستخدام سياسة «الجزرة والعصا»، أي باتباع سياسة إعادة إدماج لعشائر الهوتو، وإبادة أولئك الذين يعيشون في غابات كيڤو. وتؤكد ماري روبنسون المندوبة السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عدم وجود «سياسة طوعية للتصالح» لدى الطرفين.

إن الأمثلة المشابهة عديدة: يقدر عدد الأكراد الأتراك المهجَّرين بـ ٢مليون نسمة وذلك في سياق نزاع بين الهويات طويل العهد بصفة خاصة. إن موضوع السفينة «آرارات» التي جنحت في ديسمبر١٩٩٧ في عرض البحر بالقرب من شواطئ كالبريا [منطقة بجنوب إيطاليا] بينما كانت تنقل خلسة ما يقرب من ألف مهاجر كردي، يكشف عن كيف أن هذه الانتقالات أصبحت مشروعات حقيقية تشترك المافيا التركية والألبانية والإيطالية في تقاسم أرباح عملياتها، وعلى الأرجح بالتواطؤ مع بعض وكالات الدولة الإيطالية الراغبة في التخفيف من ضغط جالية رافضة للاندماج. تنزع جميع هذه الحالات شديدة التنوع نحو الالتقاء حول نقطة أساسية: عدم وجود عقد اجتماعي، وانعدام سياسة اندماج طوعية تُفسد الطموحات السيادية بصورة محسوسة وتُغَيِّر بخاصة النظام الدولي.

---

(١) جريدة لوموند، ٤-٥ يناير ١٩٩٨، ص ٢

يمكن لانعدام المسعى التعاقدي هذا أن يتمخض عن عمليات ملاءمة للهوية التي تحكم على الآخر بالنفي، كما في الحالة الفلسطينية؛ وعن مناهج تطهير عرقي، على غرار ما حدث في يوغوسلافيا أو في منطقة البحيرات العظمى الإفريقية، حيث يجب اختفاء الدخيل أو انضمامه إلى أولئك المعتبرين بأنهم أمثاله؛ وعن رفض لسياسة اندماج تحترم الاستقلال الذاتي، كما في تركيا حيث يجب على الأقلية الكردية الاختيار بين الاندماج القسري وبين الخروج. ومن جميع هذه النزعات التي تتهجم على نموذج التعايش ينبثق انزلاق خطير: حين يتحول أصحاب المشروعات القائمة على الهوية من العاهل الذي يتم تنصيبه إلى العاهل المحدد بواسطة المراجع السابقة للتعاقد، فإنهم يعتدون على مبدأ التوطين الذي يضم الخصوصيات المتنوعة، ويجمعها ويجعلها تعيش معًا، إنهم ينزعون الطابع الإنساني عن السلطة النهائية التي لعدم وجود اتفاق بشأنها تصبح «فطرية»، «عرقية» أو «عنصرية»، وتَحكُّم على الدخيل بالرحيل، بمعنى أن يعيش خارج الهندسة السياسية التي تنظِّم العالم. الفلسطينيون في مكان ما بمعسكر في حيفا، والأكراد الأتراك يعيشون سرّا في أوروبا، والهوتو أو التوتسي هائمون في غابات كيڤو، والصرب البوسنيون يعيشون أغرابًا في بلجراد، وبذلك يصبحون عناصرَ لا تشرف عليهم السياسة، متحررين من سيادة هي من بعد نفعية من أجل بقاء هذا العالم القائم على الهوية ...

وتختل السيادة في موضع آخر: إن قواعد الهوية تُبعد الغيرية إلى مرتبة الكلمات المهجورة. بما أنه لكي تكون صاحب سيادة فهذا يستلزم أولاً اعتراف الآخر لك بهذه الصفة، فمن المؤكد أننا ندخل بصحبة هذا السياق الجديد في مرحلة نكوص: إن سياسة الجيتو تقوم على إقصاء الدخيل وليس الاعتراف بالآخر: وتقود أيضًا نحو تقييد سيادة الجار لجعلها متوافقة مع متطلبات الملاءمة مع الهوية التي يمنحها لنفسه. لقد تم خلال العقدين الأخيرين توقيع اتفاقيتين توضحان - بعيدًا عن الاختلافات بينهما- هذه الدينامية السالبة للسيادة: اتفاقيات أوسلو الموقعة في سبتمبر ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، واتفاقيات دايتون الموقعة في ديسمبر ١٩٩٥ والتي وضعت نهاية لنزاع البوسنة تحت رعاية الولايات المتحدة. ويمكن أن تبدو هذه الاتفاقيات وتلك باعتبارها «هدنة بين

هويات» تستهدف إنهاء ما ليس نزاعًا بين دول، لكن مواجهة بين فاعلين يطمحون في إعادة تشكيل المكان على أساس الهوية. وبهذه الصفة فإن هذه المهادنات تؤدي إلى إضفاء الصفة الرسمية والشرعية على مثل هذه المشاركة وإلى الاعتراف، إن لم يكن بصحتها، فعلى الأقل بواقعية هذا التنظيم الجديد. من هنا يمكننا التصور بأن تحقيق السلام عن طريق الاندماج أصبح صعبًا، وبأن نمط التعايش المنبثق من هذه الاتفاقيات قد يحافظ بصفة دائمة على سمات قواعد الهوية هذه، وعلى طبيعتها غير المستقرة والقابلة إلى التحول إلى نزاع مسلح، وعلى تجاهلها للغيرية، وتحديها للسيادة.

هكذا تندرج اتفاقيات أوسلو والاتفاقيات التي أعقبتها في جدل مزدوج الأكثر تعقيدًا. إن فكرة مبادلة «السلام مقابل الأرض» التي تبدو بسيطة وواقعية ارتبطت منذ وقت مبكّر بموضوعين: كيف يتم التنسيق بين هذا التنازل عن الأراضي وبين مفهوم فطري بالتكيف مع الهوية؟ إلى أي حد يمكن لهذا التعايش بين الهويات أن يتمخض عن تعايش بين سيادات يتيح الاعتراف للجانبين بالتساوي في الحقوق، وفقًا لما جاء ذكره مثلاً في قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢؟ كان بن جوريون قد أعلن يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ استقلال إسرائيل «بموجب الحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي ولقرار الأمم المتحدة[١]». وفي الخطاب الصهيوني الغابر كان هذا الحق يصف أولاً إعادة توحيد الأمة اليهودية الذي يمكن، في البدء، تحقيقه في أماكن متباينة للغاية: ثم تطور المشروع بالتوطن في أرض وبتأسيس السيادة واحتياز الهوية للأرض في مقولة واحدة ووحيدة. هكذا انضوت المستوطنات اليهودية الأولى في فجوات من الأرض غير المستغلَّة من جانب السكان العرب؛ وبعد عام ١٩٤٨ تم استكمال هذا الاستيطان باستراتيجية امتلاك الأراضي التي تركها المهاجرون الفلسطينيون: وبعد عام ١٩٦٧ ومن خلال الصهيونية الجديدة ثم منظمة جوش إيمونيم *Gush Emunim*، تأسس هذا الاستيطان بدوره في أيديولوچية أمنية، تعتبر «أرض إسرائيل» *L'Eretz Israël* أرضًا لا يجوز التصرف فيها، حيث إنها وعد من الله لشعبه[٢]. إن هذه الأيديولوچية التي يحملها حزب الليكود

(١) جريدة لوموند، ٣٠ نوڤمبر- ١ ديسمبر ١٩٩٧، ص. ٤

(٢) حول هذا المنعطف الذي حدث عام ١٩٦٧، راجع A. Dieckhoff, L'Invention d'une nation, Paris, Gallimard, 1993, p. 203-204.

ومنظمة جوش إيمونيم قد شاعت أكثر في إسرائيل لا سيما وأنها ترتبط باعتبارات عسكرية وأمنية: وفقًا لعبارة الحاخام كوك، لم تعد أرض إسرائيل قابلة لنقلها إلى آخرين، لأن الله وعد بها ولأنها في الوقت نفسه أصبحت ضمانًا للأمن.

وبناء عليه يمكن التخلي عن غزة وأريحا في نطاق أن كلاّ من الموقعين ليس له على مَستوى الهوية سوى معنى رمزي ضعيف، كما أن استقلالهما الذاتي لا يخرق أمن إسرائيل. وبدقة أكثر أيضًا يكون هذا الأمن أقل تعرضًا للخطر حينما تكون مناطق الاستقلال الذاتي الفلسطيني لا تشتمل سوى على عدد قليل من المستوطنين اليهود. وقد أكد بنيامين نيتانياهو في حديث صحفي في يناير ١٩٩٧: «إن الأغلبية العظمى للمناطق التي تحت السيطرة الفلسطينيةلا تضم سكانًا يهودًا. وبالمثل فإن غالبية المستوطنات اليهودية خالية من السكان الفلسطينيين. وبالتالي يوجد تقسيم طبيعي لهذه المناطق. هذا باستثناء مدينة الخليل التي هي حالة خاصة: إنها المدينة الوحيدة المختلطة. وتعيش الجماعات اليهودية في يهودا -سامرا [الضفة الغربية] في مناطق حيوية من أجل الدفاع عن دولتنا وعن أمنها[1]». هكذا نجد في هذا النموذج أن سيادة أحدهما مقيَّدة بأمن الآخر، ويظل هذا الأمن في الواقع مرتبطًا بالتفرقة على أساس الهوية.

فكرة التقسيم الطبيعي هذه تذكِّر بالسلام عن طريق الجيتو: إن الفصل بين الهويات وحده هو الذي يمكنه اتاحة خلق ظروف تعايش محتمل يدحض فكرة الاندماج وفكرة العقد. إنه يتميز وقتذاك عن احتمالات أخرى مثل احتمال الاندماج عن طريق سوق إقليمية مشتركة دعا إليها بخاصة شيمون بيريز، أو الاحتمال الأكثر طموحًا، الخاص بالاندماج المشترك في دولة فيدرالية الذي لم يعد أحد يجرؤ على طرحه وهو [الفصل بين الهويات] يذكرنا في نفس الوقت بفخاخ مذهب الهوية: فمنذ أن يتم تنصيب الطبيعة كمبدأ للتنظيم الاجتماعي، تصبح فكرة الأُلفة وفكرة الغيرية مراجع معقَّدة يصعب إقامتها وجعلها تتواجه مع خطاب الهوية: وفي المقابل، إنها توحي بقوة الاستراتيچيات السياسية المتوطنة في مثل هذه الإنشاءات: وهم بالهوية يبتغي أيضًا أن يكون واقعًا أمنيًا، بينما تستجيب عملية

(١) حديث مع جريدة لوفيجارو، ١٨-١٩ يناير ١٩٩٧، ص. ٣

الاستيطان إلى منطق ميسياني وإلى حُجج باردة عن الأمن: قبل كل شيء، تدرج هذه التسوية اتفاق السلام في هامش ضيق: لن يتمكن تبادل الأرض مقابل السلام من نزع القدسية عن الأرض تمامًا ولا من تفريغ السلام من كل قلق أمني. وحينذاك فإن السيادة هي التي ستدفع ثمن هذه الرؤية: لم يعد الدخيل صاحب سيادة كاملة، فهو تحت الوصاية ويتكون في غيرية عاجزة.

إن إعلان الاتفاق المبدئي الموقع في ١٣ سبتمبر١٩٩٣ قد استهل بالفعل طريقة للسلام تحتال بجدية على مبدأ السيادة وتختار مبدأ الاستقلال الذاتي الذي تظل قيمته القانونية غامضة، باستبعادها على كل حال لأي اعتراف بحق امتلاك سلطة نهائية. هكذا قضى اتفاق «غزة-أريحا أولاً» بوضع «ترتيبات لتولي الشرطة الفلسطينية شئون الأمن الداخلي والنظام العام»؛ بالإضافة إلى إقراره بانسحاب الجيش الإسرائيلي سيعقبه «تحويل السلطة»، لكن في عدد من المجالات المحددة: التعليم، والثقافة، والصحة، والخدمات الاجتماعية، والضرائب، والسياحة، بينما يستمر الاحتلال الإسرائيلي في الإشراف على «الأمن الخارجي، والمستوطنات، والإسرائيليين، والعلاقات الخارجية وغيرها من الموضوعات التي تتم بالاتفاق بين الطرفين»[١]... وفي ذات اليوم الذي تم فيه توقيع هذه الاتفاقيات أكد إسحق رابين صراحة احتفاظ إسرائيل الدائم بالسيادة على نهر الأردن، وعلى الحدود مع مصر والأردن، والقدس، والمستوطنات والطرق[٢].

وحددت اتفاقيات باريس الموقعة يوم ٢٩ إبريل ١٩٩٤ نتائج هذا الإحلال لمبدأ الاستقلال الذاتي محل مبدأ السيادة، بتنظيم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. منذ الآن تمتلك السلطة الفلسطينية سلطة محدودة على وارداتها: «يمكن للسلطة الفلسطينية استيراد منتجات بتعريفات جمركية تختلف عن التعريفات المطبقة في إسرائيل، بعد اتخاذ **إجراءات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين**». و يمكن للسلطة الفلسطينية استيراد منتجات واردة من البلدان العربية **بكميات محدودة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين**». نلاحظ نتائج المفهوم ذاته بشأن

(١) جريدة لوموند، ٤ مايو ١٩٩٤، ص. ٦

(2) E. Saîd, « Comment conjurer le risque d'une perpétuelle sevitude», *in* «Proche-Orient: La paix introuvable», Le Monde diplomatique, mai 1997, p. 19.

العملة: «تقيم السلطة الفلسطينية سلطة نقدية» تستمتع «**ببعض** سلطات البنك المركزي»، مثل السيطرة والإشراف على البنوك العاملة في المنطقة، «وتحديد نسب تصفيات الإيداعات **في حدود معينة**، وإدارة احتياطيات النقد الأجنبي والإشراف على معاملات العملات الأجنبية». في المقابل يستبعد مفهوم السلطة النقدية إيجاد عملة فلسطينية، إذ يظل الشيكل الإسرائيلي وسيلة قانونية للدفع إلى جانب الدينار الأردني والدولار. بالإضافة إلى أنه تم الاعتراف للسلطة الفلسطينية بحق اتخاذ سياستها الخاصة الحرة في مجال فرض الضرائب وتصدير المنتجات الزراعية والمصنَّعة إلى إسرائيل، وبأن تحدد بحرية سياسات السياحة والتأمينات[1].

لا ريب، بأنه ليس المقصود من هذه الاتفاقيات سوى تقنين فترة مؤقتة: مع ذلك فهي توضِّح نتائج قواعد إحلال تُبيِّن سمات نظام دولي تجدد بعمق، ولم تعد فيه فكرة السلطة السياسية تقترن بالحقوق المَلكية ومبادئ السيادة، بل مع مبادئ أكثر تعسفًا وغموضًا لسلطة ذاتية ممنوحة. ويمكنها أيضًا تصوير المستقبل مسبقًا حينما نعرف أن خاصية خطاب الهوية تحديدًا هي إضعاف مبدأ السيادة، وأن سياسة الجيتو تستهدف استبعاد الدخيل أكثر من منحه اعترافًا كاملاً، تعتبره عدوانًا على هوية وعلى أمن ذلك الذي سيقوم بمنحه. مع ذلك فعلى أساس هذه الاتفاقيات ذاتها رأى أبو علاء رئيس الوفد الفلسطيني أن ملحق الاتفاقية يشتمل على«رموز السيادة الفلسطينية ووضع معالم دولة فلسطينية مستقلة[2]». هكذا تحصل فكرة الاستقلال الذاتي على قيمتها التوافقية من التباسها: إن خاصيتها الوقتية توحي لدى البعض بقدوم نظام سيادي في المستقبل، وخاصيتها النهائية كطريقة للتنظيم الدائم تجعلنا نستشعر إمكانية تصور قيام نظام دولي بدون عودة إلى تجاور بين دول تحتكر مجمل الحقوق الملكية...

نهتدي إلى هذا الالتباس ذاته في اتفاقيات القاهرة الموقعة بعدها بأيام، والتي تحدد طرق تطبيق خيار «غزة-أريحا أولاً»: تم في هذه الاتفاقيات تحديد عدد رجال الشرطة الفلسطينية، بينما حددت الترتيبات بين الطرفين شروط العبور بين غزة ومصر، وبين أريحا والضفة الغربية وبالتالي أساليب الإشراف المتصلة بالحدود.

---

(١) جريدة لوموند، ٢ مايو ١٩٩٤.

(٢) المرجع السابق.

إن تنظيم الأراضي الناتج عن اتفاقيات ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ (المسماة اتفاقيات أوسلو ٢) تضيف تعبيراً جغرافيّا على هذه الالتباسات. تم تقسيم الضفة الغربية وغزة إلى ثلاث مناطق: منطقة (ا) سُلِّمت إلى السلطة الفلسطينية، ومنطقة (ب) تحت سيطرة مشتركة، ومنطقة (ج) تحت السيطرة الإسرائيلية. وقد أكد إسحق رابين أمام الكنيست أن هذا التقسيم يندرج في مجموعة من المطالبات طويلة الأمد: ضم القدس (بما فيها مستوطنتي معالي أدوميم وچيڤات زعيف)، وإقامةحدود أمن إسرائيلي على نهر الأردن، وضم مستوطنات عديدة من بينها مستوطنة جوش اتزيون. وقد رفض رابين فرضية دولة ثنائية الجنسية ودعا إلى المحافظة على غالبية المستوطنات في الضفة الغربية تحت سيادة الاحتلال الإسرائيلي[١]. وقامت الحكومة الإسرائيلية بتمديد هذا التفسير في وثيقة رسمية حيث ذكرت بشأن اتفاق أوسلو ٢ المؤقت بأنه ينص على أن: «عملية إعادة الانتشار المقبلة ستتم على أراض في الضفة الغربية (وليس بالضرورة مجمل الضفة الغربية)، كما أنها لن تشمل المنشآت والمواقع العسكرية والحدود الكائنة في المناطق التي ستتم فيها، ولن تشمل المناطق التي تطلبها إسرائيل لكي تباشر فيهامسئوليتها الإجمالية عن الإسرائيليين وعن الحدود. ويجب قيام إسرائيل بتحديد مساحة ومواقع هذه المناطق وفقًا لمشكلاتها الأمنية[٢].»

والحالة هذه يحدد هذا النظام المؤقت نموذجًا سياسيّا مستحدثًا ينزع إلى إشاعة الالتفاف حول مبدأ السيادة بطريقة نظامية. السلطة الفلسطينية لا تسيطر على عملتها، ولا على تجارتها الخارجية، ولا على سياستها الخارجية، ولا تمارس وظيفة الشرطة إلا في إطار محدود وتحت الإشراف. تم تمزيق مبدأ التوطين حيث إنه لم يعد مانحًا للأهلية: تظل المستوطنات اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية مهما كان موقع غرسها. وأخيراً تجزأت الأراضي المكوَّنة من مجموعات من منازل غير متجاورة تربطها طرق بعضها مفتوح أمام السكان الفلسطينيين، بينما بعضها الآخر مغلق بالنسبة لهم أو يقومون باستخدامها وفقًا لقوانين ولوائح. هذا التمزيق

(1) A. Gresh, «Lente agonie des accords d'Oslo», in *Le Monde diplomatique, op. cit., p.* 2.

(٢) تحليل پروتوكول الاتفاق حول الخليل و متابعة عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، إدارة استعلامات السفارة الإسرائيلية، پاريس.

الجغرافي الذي بواسطته تقوم خريطة الهويات بصنع الخريطة السياسية يتكشف بأنه معقَّد بصفة خاصة حينما تعلق الأمر بمنح مدينة الخليل استقلالاً ذاتيّا مؤقتًا، وحينما تم إدخال مدينة تحمل هويتي الطرفين في عملية السلام. لقد رجحت كفة سياسة الجيتو بوضوح، حيث إن الاتفاق يميز أحياءً تحت الإشراف الفلسطيني، وأخرى تحت الإشراف الإسرائيلي، ويفصل بينها شارع الشهداء الذي يعبر القصبة. وفي الأحياء الأولى تحوز السلطة الفلسطينية على السلطات المدنية، «باستثناء تلك المرتبطة بالإسرائيليين وبممتلكاتهم». يضاف إلى ذلك أنه في داخل هذه الأحياء ذاتها يلتزم الجانب الفلسطيني بأن يقدم إلى مكتب مشترك للاتصال المدني مشروعات بناء المساكن التي يزيد ارتفاعها على ستة أمتار وكذلك مشروعات التزود بالمياه والصرف، والكهرباء، والاتصالات، بينما يستطيع الجانب الإسرائيلي أن يطلب من البلدية بأن تعطي «أولوية أولى» لتنفيذ مشروعات البنية التحتية التي يرى الإسرائيليون أنها ضرورية لمصالحهم.

يمكن لهذا الاتفاق تقبُّل عدة قراءات. فقد قدمه إسحق شامير رئيس الوزراء السابق باعتباره «كارثة حقيقية» و «هزيمة في الحرب التي يشنها اليهود منذ ألوف السنين من أجل (أرض إسرائيل)»، مستخلصًا بأنه «لا يجب على المستوطنين بعد الآن منح الثقة لهذه الحكومة التي ليست أفضل من حكومة العمال»[1]. إنه يستند إلى هوية إسرائيل التوراتية التي مع ذلك رددها بنيامين نتانياهو لكنه بطبيعة الحال استخلص نتائج مختلفة أثناء مؤتمر صحفي عقد في ذات اليوم الذي وقعت فيه الاتفاقية: «إننا لن نغادر الخليل، نحن سنعيد الانتشار في جزء من المدينة. سنظل في جميع الأماكن التي أقيم فيها و يقوم وسيستمر في الإقامة وجود إسرائيلي. إن القوات المسلحة الإسرائيلية وحدها هي التي ستحافظ على السيطرة (على هذه المناطق) وستتولى مسئوليتها، وستستمر في العمل فيها بلا أي قيد[2].»

هكذا تُبرز سياسة الجيتو ـ سواء تكشفت بأنها مؤقتة أو بالفعل دائمة- سمات قوية: إنها تصبح أداة مألوفة للتهدئة، والشكل العادي للهدنة في نزاع بين الهويات. وبما أنها تتم بالتراضي نسبيّا، فهي تتيح للطرفين المتحاربين الالتقاء

(١) جريدة لوفيجارو، ١٦ يناير ١٩٩٧، ص. ٤

(2) A. Gresh, *op., cit.*, p. 11

وتستمتع في الأغلب بمباركة الجماعة الدولية التي تشعر بالارتياح: بل وحتى تحصل على شرعية مفرطة بسبب التحفظات التي تثيرها لدى المتطرفين في الجانبين. وفي الوقت نفسه تنم أوسلو٢ والخليل عن حقيقة مزدوجة مثيرة للقلق. إن سياسة الجيتو تتوافق بشدة مع كلام بلاغي عن الهوية مدرج لكي يدوم كشكل متجدد للدولة، مهما كان ضعف التعديل في العلاقة بين الأرض والسياسة. بالإضافة إلى أنه يبدو بأنها توحِّد بلا صعوبة كبيرة بين الحُجَّة العاطفية ووجهة النظر النفعية بشرط أن تتبدد تمامًا بقايا القواعد السيادية القديمة.

لم تعد الأرض أراضي دامجة تؤدى إلى التوافق والانسجام. لقدأصبحت مجرد موضع للتعلُّق وللامتلاك يحدد ممارسة السلطة، سواء كانت هذه الأرض تندرج في تواصل مكاني أو لا: يمكن لقرية فلسطينية أن تكون تابعة للسلطة الفلسطينية، حتى وإن كانت محاطة بطرق تفلت من سيادتها؛ بينما تتخلص مستوطنة يهودية من سيادة السلطة الفلسطينية، حتى وإن كانت تنضوي في قلب حيز هذه السلطة. هذا التملك الخاص للأراضي يخلق السياسي وبهذا فهو يلغي السيادة. هكذا يمكن أن تصبح إقامة مستوطنات يهودية جديدة في الضفة الغربية العنصر المهم في تغيير المشهد السياسي بالمنطقة: هذه المستوطنات التي تغترف من حقل ماء جوفي تُنشئ جزرًا صغيرة صاحبة سيادة، وتمثل أداة للعمل السياسي لم تستطع إطلاقًا أي حكومة ـ سواء عمالية أو يمينية ـ رفضها. وحينئذ يصبح بيع الأراضي الخاصة مُنتجًا لسيادة من نوع جديد، هذا وفقًا لقول فريح أبومدين وزير العدل بالسلطة الفلسطينية: «تَعتبر إسرائيل أن بيع أرض عربية خاصة لأحد مواطنيها يمثل تنازلاً عن السيادة السياسية.» إنه في هذا السياق تم اغتيال سمسار عقارات عربي عند مدخل مدينة رام الله لأن الشبهات حامت حوله بأنه قام بعقد صفقات لصالح ملياردير أمريكي يهودي[1]...

على نفس المنوال، أصبح التملك من جانب الهوية والمنفعة الأمنية متلائمين تمامًا: يمكن لسياسة استيطانية موضوعة بدقة أن تتيح تحديد المساحات الصغيرة الفالتة من اختصاص السلطة الفلسطينية. ويمكن لهذه العملية أيضًا تحديد مقتضيات

(١) جريدة لوموند، ١١-١٢ مايو ١٩٩٧، ص. ٣

نظام سياسي لم تعد الغيرية فيه تستلزم سيادة الآخر لكن الاعتراف فقط بحقه في تنظيم ظروف التعبير عن هويته الخاصة. في هذا السياق أمكن لبنيامين نيتانياهو أن يدعو، كوسيلة لإجراء تسوية نهائية، إلى حصول الفلسطينيين على وضع «شبيه بوضع سكان پورتو ريكو أو إمارة أندوريه»: وفيما هو أبعد من الطابع المزخرف والقابل للجدل لهذه الصيغة إلا أنها تذكّر كيف أن الصعود الراهن لمذاهب الهوية يعرقل بشدة قواعد السيادة ويضفي على إشكالية الاستقلال الذاتي أهمية و بعداً جديدين[1]. في الواقع أن الفكرة ذاتها قد استوعبها جزئيّا حتى بعض المسئولين الفلسطينيين الواعين بالقيود المرتبطة بعلاقات القوى، مثل يزيد صايغ أحد مفاوضي منظمة التحرير الفلسطينية، الذين يدعون إلى «سيادة متعددة المظاهر» يتنوع تواؤمها من منطقةإلى أخرى ومن قطاع إلى آخر؛ وستكون حينذاك «سياسية»، لكنها ليست «عسكرية»، أكثر ارتخاءً على الحدود الخارجية التي أصبحت هادئة، مما هي على الحدود الداخلية الأكثر عنفًا[2]: انحراف غريب لسيادة يتم بذلك مقايضة صفتها المقدسة كمطلق بنسبية تجعلها متغيرة ومتحركة... إن ما لم تنجح قرون عديدة من القوة في الإعلان عنه، بعيداً عن الإنكار الاستعماري وعالمه الخاص بالغزو، يبدو أن فعالية الهوية قد جعلته واضحًا ومعلنًا. هكذا أصبحت هذه الفعالية عنصراً صائغًا للنظام الدولي الذي يتحول بفضل هذا الفعل ذاته إلى الالتباس.

تبدو اتفاقيات دايتون بأنها تؤكد هذا الأمر. حاولت هذه الاتفاقيات إنهاء نزاع البوسنة بإضفاء صفة رسمية على التطهير العرقي وشرعية على «تهجير» حوالي مليونين ونصف نسمة: لقد استخدمت خطوط المجابهة كأساس للاتفاقيات. وبذا قبلت الجماعة الدولية رسميّا إنهاء أحد المبادئ الرئيسية للنظام الويستفالي، الذي جعل من الأراضي السياسية وحدة الأساس للنظام الدولي، وفي الواقع، أداة لتجميع السكان، ووسيلة لتجاوز الخصوصيات ولدمج الأقليات.

لا ريب بأن نص الاتفاق يطالب بـ. «الاهتمام بالتسامح والتصالح» في «مجتمع

---

(١) المرجع السابق، ١٠- ١١ نوڤمبر ١٩٩٦.

(2) Y. Sayigh, «Redefining the basics: Sovereignty and Security of the Palestinian State», Journal of Palestine Studies, XXIV, 4, 1995, p. 5-19.

متعدد»، وكذلك بـ. «سيادة البوسنة وسلامة أراضيها». وتظل البوسنة مصونة «داخل حدودها الدولية المعترف بها»؛ وتم إقرار اختصاصها بالسياسة الخارجية، والتجارة الخارجية، والجمارك، والسياسة النقدية، وتطبيق أحكام قوانين العقوبات، والاتصالات الداخلية والدولية، والمواصلات بين الكيانات، والسيطرة على حركة النقل الجوية ... سرد طويل لخاصيات السيادة التقليدية يتباين بعنف مع الطابع الأساسي لاتفاق يميِّز أولاً بين الكيانين المكونين للبوسنة، اللذين يحمل كل منهما بوضوح تسمية عرقية، وتم تخطيطهما بعناية وفقًا لأشكال متعرجة تمزج بين خطوط المجابهة والاتفاقيات الهشَّة والجزئية التي تم الحصول عليها مسبقًا من الزعماء المحرِّكين. من الطبيعي أن نعثر في هذا التخطيط على الهموم المألوفة في مثل هذا النوع من التجزىء: لقد تكونت جورزاد باعتبارها جيبًا كرواتيّا ـ إسلاميّا محصوراً داخل الكيان الصربي ويرتبط بباقي الاتحاد الفيدرالي بواسطة ممر؛ وتظل سراييفو تحت السيطرة الصربية. وفيما يتعلق بالكيانين، فكل منهما مسئول عن تطبيق القانون، كما أنهما مختصان في جميع المجالات غير المسندة وفقًا للمعاهدة إلى المؤسسات المركزية ...

إن كانت المعاهدة تنص صراحة على حق الأشخاص المهجَّرين في العودة، فإن الجغرافيا العرقية التي تبرز من عبارات الاتفاق ذاته تجعل هذا الحق زائفًا: من البديهي أن الأشخاص المهجَّرين الممتهنين في وضعهم كمهاجرين لا يستطيعون أن يجدوا في الهدنة بين الهويات وفي سياسة الجيتو، إمكانية واقعية بالعودة إلى ديارهم، أي إلى الأماكن التي اكتسبوا فيها صفة الدخلاء. هذا هو شأن هؤلاء المهاجرين الصرب الذين اضطروا إلى مغادرة سراييفو وإلى الإقامة في سريبرنشا، التي تركها المسلمون الذين كان من حظهم مغادرتها في الوقت المناسب وبذلك نجوا من المذبحة. إن رجلاً صربيّا يحلم بالهجرة إلى كويبك اعترف صراحة لأحد الصحفيين أنه لم يعد يرغب في العودة إلى موطنه وإلى «العيش مع المسلمين». واستطرد يقول؛ «إذا ما قام أحد صبيتهم بقذفي بحجر أو بتوجيه السباب إلى فإنني لن أتمكن من الدفاع عن نفسي، إنني أفضل تحمُّل الإهانات في وسط شعبي»[1].

تُرشد سياسة الجيتو أيضًا إلى فلسفة أخرى تلغي جميع مبادىء السيادة بهدوء. إن

(١) جريدة لوموند، ٦ ديسمبر ١٩٩٧، ص. ٢

انتماء الفرد للدولة سياسيّا يتوارى خلف الذاتيات الجمعية، وتنمحي قواعد القانون أمام الامتثال للهوية، وتنتصر الهوية المقررة على التوكيدات السيادية التي تصبح فارغة المعنى. كذلك يُخضع اتفاق دايتون إبداعاته المؤسسية إلى جاذبية التقسيم إلى مناطق جعله رسمّيا، وإلى مشاركة «عرقية» أضفى عليها الشرعية. هكذا تقوم فعالية الهوية هذه بتنظيم العلاقات اليومية بين البوسنيين، على غرار ذلك القطار الذي رفضت السلطات تسييره لأن ممثلي كل كيان لم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق حول الشعار الذي تحمله القاطرة... ونعثر على الشَلَلْ ذاته بشأن العملة، والعَلَم، وجوازات السفر، واللوحات المعدنية، والعديد من الخاصيات التي تصنع الحياة اليومية للسيادة والتي يتم التعامل معها بفظاظة في البوسنة كما في فلسطين.

إن النتيجة المرعبة للتدرب على هذه الهدنة بين الهويات لم تلبث أن قامت بمهمتها. لقد نصت شروط اتفاق دايتون ذاتها على أنه يمكن لكل كيان بوسني إقامة علاقات خاصة مع الدول المجاورة. وبناء عليه أمكن للجمهورية الصربية «الكيان الصربي البوسنة-هرزيجوڤينا» في ٢٨ فبراير ١٩٩٧ توقيع اتفاق «علاقات خاصة موازية» مع جمهورية يوغوسلاڤيا الفيدرالية تتعلق بالثقافة، والتعليم، والعلم، والتكنولوچيا، والاتصالات، والسياحة، والأمن الإقليمي، وتنسيق السياسة الخارجية، وذلك وفقًا «لمصالح الشعب الصربي[1]».

هكذا كل ما لا يتبع اختصاص الدولة البوسنية تم تحويله بوضوح في إطار اتفاق بين پال وبلجراد «بقصد خلق سوق واحدة»، وصياغة ميثاق بعدم العدوان، يتوافق مع حق رعايا كل من الجانبين بعبور الحدود المشتركة بينهما بحرية بلا تأشيرة ولا دفع ضرائب. هذا مثال جيد على الالتفاف حول اتفاق أتاح بسخاء الوسائل الكفيلة بانتهاكه: كانت سيادة البوسنة محصَّنة، لكن أحد كياناتها يمكنه في الوقت نفسه، عن طريق علاقات خاصة موازية، منح إعفاء من التأشيرة ومن الضرائب لرعايا بعض الدول الأجنبية. هكذا فقدت حكومة سراييڤو سيطرتها على حدودها الدولية... ووفقًا للمبادئ ذاتها تم الاعتراف لكروات البوسنة بحق الاشتراك في الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت في كرواتيا في ربيع عام ١٩٩٧. تكتل

(١) المرجع السابق، ٢-٣ مارس ١٩٩٧.

عرقي فيما وراء الحدود، ودولة تتفسَّخ، وجماعة سياسية تلجأ إلى الحيلة: لقد تأكدت سياسة الجيتو بفضل اتفاقيات دايتون أكثر مما تم التغلب عليها من جانب معجزات الوسطاء الذين حثوا على هذه الاتفاقيات.

في الواقع، هذه السياسة تعمل على تآكل السيادات عن طريق عملية التجزيء التي أصبحت مألوفة وغير متناهية. وحين نفوِّض التعسف الفردي بتحديد من هو الآخر، فهذا يتضمن بالضرورة استبعادات أخرى مؤجلة التنفيذ، تؤدي شيئًا فشيئًا إلى إشاعة «نرجسية الاختلافات الصغيرة[1]»، تلك ذاتها التي تحول كل شكل للغيرية الأكثر قربًا إلى تنازع صريح. إن حرب الجوار المنذرة هذه تمثل أساسًا العودة إلى حالة الفطرة التي تحدث عنها هوبز، وتعتبر تقويضًا عميقًا للعقد الاجتماعي. ولا ريب بأن حرب الجوار تقيم على هذا الاختلال الداخلي وضعها الأكثر حسمًا في معاداة السيادة.

لا يتخذ انزلاق الهوية هذا شكلاً بالضرورة مأساويّا. فالدول ذاتها تتغذى من هذا الكلام الطنَّان وتعرف كيف تستغل رموزها. إن اللجوء إلى العقائد الأوّليَّة يكون في بعض الأحيان بديلاً مفيداً يسد عجز الشرعية السياسية؛ وهو أيضًا طريقة لتكريس التعددية الثقافية المحيطة أو لمداهنتها. ويلزم التسليم بأنه فيما هو أبعد من أحلام المصلحة الوطنية أو صرامة السياسة الواقعية، فإن السياسات الخارجية تخضع بشكل أو آخر إلى طبول العرقية: كان تضامن فرنسا مع مسيحيي لبنان عقبة أمام «سياستها العربية» أكثر منه أداة للقوة، تمامًا مثلما أضرت الوحدة التركية بسياسة تركيا الأوروبية، أو الأذى الذي أحدثته «الروسيفونية» في إعادة تحديد سياسة موسكو تجاه شركاء الاتحاد السوفييتي السابقين. لكن الآثار اللافتة للنظر أكثر من غيرها هي تلك التي تنبثق عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية التي يلزم إلى حد ما توطدها في فعالية «بوتقة الانصهار» ذاتها، إلى حد أنه لا أحد يتساءل بشأن «تفتت» ديبلوماسية الدولة العظمى[2]...

في الواقع نحن نعرف جيداً الدور النشيط الذي تلعبه الجالية اليهودية الأمريكية في توجهات سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ودور الجالية الأرمنية

(1) P. Hassner, *La Violence et la paix,* Paris, Esprit, 1995, p. 58.

(2) Y. Shain, «Multicutural *Foreign Policy,* 1995, p.69-87.

أثناء أزمة ناجورنو ـ كاراباخ أو أيضًا دور الأمريكيين الذين من أصل كوبي، وفليبيني، وهاييتي، وكوري، أو من شرق أوروبا، وذلك خلال فترات مختلفة من التاريخ الديبلوماسي المعاصر. ويبدو أن ضغط «لجنة الزنوج لانتخابات الكونجرس» *Congressional Black Caucus* قد لعب دورًا حاسمًا لكي يتخذ بيل كلينتون قراره بإعادة جان برتران آرستيد إلى وظائفه الرئاسية في بورت-أو-برانس [عاصمة جزيرة هاييتي]؛ ويمكنه أيضًا الاستمرار في تشكيل مستقبل السياسة الإفريقية لواشنطن[1]. وفي مواجهة ضغط الجالية اليهودية، تكونت منذ عام ١٩٦٧ **جمعية العرب الأمريكيين خريجي الجامعات**، وكانت قريبة الشبه بـ «السلطة الزنجية» *Black Power* القائمة وقتذاك، لكنها أعادت تجديد نفسها منذ ذلك الحين. وفي مواجهة اللوبي الصهيوني (لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية)، شهدنا ازدياد نشاط **الجمعية الوطنية للعرب الأمريكيين**، و**المعهد العربي الأمريكي**، و**اللجنة الأمريكية- العربية المعادية للتفرقة العنصرية**، التي تسعى نحو مكافحة «العنصرية المعادية للعرب» ... إن جميع هذه التنظيمات تنشد في الوقت نفسه الحديث باسم ما يتراوح بين ٢ إلى ٣ ملايين أمريكي من أصل عربي: في الوقت الذي يقولون فيه بأنهم أمريكيون «أولاً» فإن أولئك الذين يحركونهم يسعون إلى «تحديد نوعية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط[2]» ...

هذا الانتشار المتشعب والنشيط لتكافلات الهويات عابرة الأوطان والانتماءات المواطنة يضغط بلا جدال على مضمون السياسات الخارجية ذاته، حيث إن هذه السياسات تندرج في عقلانيات من النمط الانتخابي. وحتى إذا كانت ممارسة اللعبة تتم أحيانًا باعتدال، وحتى إذا كان كل ضغط، مهما كانت قوته، يتوازن بسبب فعل جماعات الضغط الأخرى، وحتى إذا كانت هذه الجمعيات تنجز أيضًا وظيفة دمج للسكان داخل العقيدة الأمريكية[3]، فإنه لا يمكننا المجادلة حول العرقية الانتقائية التي تؤثر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وحول الظروف الخاصة بإعدادها. إذا كان لا أحد يستطيع إنكار هيمنة القوة الأمريكية وفعاليتها، إلا أن

(1) M. Weil, «Can the Blacks Do for Africa what the jews Did for Israêl?». *ibid.*, été 1974.
(2) Y. Shain, art. cit., p. 78-79.
(3) *Ibid.*, p. 87.

كلاّ يستطيع التساؤل حول موضع تمركزها النهائي: إن منشأها متعدد الثقافات يجعلها تابعة جزئيّا للمنافسات العرقية التي تؤذي بالضرورة الطبيعة السيادية للجماعة السياسية. إذا كان كل قرار دولي حبيسًا لمثل هذا النظام، فإنه يلزم حينئذ أن نأخذ بعين الاعتبار فرضية قوة محتفظة بعافيتها ومتنامية ومع ذلك تظل سيادتها متقلِّبة أكثر من أي وقت مضى.

* * *

إن الاضطراب الذي تثيره موجة الهويات والأوَّلية ليس في حاجة إلى البرهنة: فهي تُدمِّر الجماعات السياسية، ومبدأ التوطن، وانتماءات المواطنة، والعقد الاجتماعي، وكذلك الغيرية المتحضِّرة، وتطعن في أسس السيادة؛ وهي ترتكز على وهم، مُحدثة عداوة وكراهية لدى مجنديِّها ومُحقِّقة مصلحة لأولئك الذين يصنعون من أنفسَهم أصحابًا لمشروعاتها: إنها تعسفية وقاصرة على مريديها، تنشر البغض وحالة الفطرة لكي تتكشف بعمق أنها قابلة للنزاع المسلح. ومع ذلك فهي إحدى معطيات عَصرنا التي لا يمكن للمراقب ولا للممارس أن يلغيها بإصدار قرار. أن يُظهر الملايين من البشر في كل يوم استعدادهم للموت أو لقتل الآخرين باسم أوهام عرقية، وعرقية-دينية، أو عرقية-لغوية، فهذا أمر يدعونا إلى التفكير، ويوحي لنا في الوقت نفسه بأن الدولة لا تمتلك قدرة الدمج الكلي التي يعزونها إليها أحيانًا، كما أن قواعد السيادة التقليدية تفقد ميزتها التنظيمية مثلما تفقد مصداقيتها: فشل مزدوج يهدد اليوم السياسي في جوهره ذاته.

والحالة هذه، فإن إعادة تشكيل النظام الدولي تستلزم إعادة ابتكار السياسي مع الأخذ في الاعتبار السيادات الضالة والسيادات خائرة القوى، التي تخفي العجز المادي **للدول المنهارة**. مثلما تخفي ضعف مؤسساتها المعنية بتنظيم المحكومين وبتعبئتهم. هكذا يجب أن تندرج التحديات الموجهة للسيادة بالسلب في عملية التحول الضخمة التي تؤثر في النظام الدولي في بداية الألفية الثالثة. هذا النظام هو عالمي أكثر فأكثر بينما تقل صفته الدولية: إن أزمة السيادة هي نتيجته الواضحة. وهو بذلك يعد طرقًا أخرى للتآلف وللاندماج ولتنظيم الجماعات اجتماعيّا، والتي من خلال المسَئولية، تحدد ميلادًا جديدًا للسياسي ما زال ملتبسًا...